علامات الإعراب بين النظر والتطبيق

الدكتور أحمد علم الدين الجندي
كلية اللغة العربية ـــ جامعة أم القرى ـــ مكة المكرمة

مقدمـــة :

عرف علماء العربية القدامى الإعراب ، فابن جني يراه « الإبانة عن المعاني بالألفاظ »[١] ، ويقول ابن فارس « فأما الاعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين . . وهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني »[٢] كما أن الزجاجي كان طويل النفس عند الإعراب حيث خص كل مسألة من مسائله بباب من كتاب (الإيضاح) فعقد باب القول في الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟ وباباً للقول في الإعراب لم دخل في الكلام ؟ دون أوله ووسطه ؟ وباباً للقول في المستحق للإعراب من الأسماء والأفعال والحروف ، وباباً للفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب ، وباباً للقول في معنى الرفع والنصب والجر من طريق اللغة ، وباباً للقول في علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه[٣] .

ومعنى هذا أن القدماء عرفوا حركات الإعراب دراسة وبحثا وفهما ، يؤكد ذلك ما رواه الجاحظ أن رجلا من البلـدين قال لاعرابي : كيف أهلك ؟ قالها بكسر اللام . قال الأعرابي : صلبا ، لأنه أجابه على فهمه ، ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله ، وإذا ادّعى عليك مدع بمال . وقلت : ماله عندي (بفتح لام ماله) فقد نفيت دعواه ، وإذا قلت : ماله عندي (بضم اللام) فقد اعترفت له بمال[٤] . كما حكى الكسائي أنه

---

(١) الخصائص ١/٣٥ ط دار الكتب بتحقيق الشيخ محمد علي النجار .
(٢) الصاحبي ١٦١ ط . السلفية .
(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٧-٩٩ للزجاجي . تحقيق د . مازن المبارك . دار العروبة القاهرة .
(٤) قضايا ومشكلات لغوية ٩٧ الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار . ط أولى ١٤٠٢ هـ .

قال لغلام بالبادية : من خلقك ؟ وجزم القاف . فلم يدر ما قال ، ولم يجبه ، فرد عليه السؤال ، فقال الغلام : لعلك تريد : من خلقك ؟ وقيل لعمر بن لجأ قل : إنا من المجرمين منتقمين قال : إنا من المجرمين منتقمون[١] .

وهذا يؤكد أن العرب كانت لا تفهم اللغة إلا بالحركات ، أي (معربة) ومعروف أنهم كانوا يمتحنون الأعراب بإلقاء الإعراب الغلط عليهم ، فاذا قبلوه ضعفوهم وأسقطوهم ففي ترك الحركات الإعرابية غموض والباس وإبهام وضياع للمعاني .

وتلك الحركات الإعرابية لم توجد دفعة واحدة على النحو الذي نراه الآن ، بل لعل كثيرا من المعربات الآن كانت في وقت ما مبنية على حركات ثابتة ، كما يمكن أن تكون بعض المبنيات كانت ــ كما يرى أبو علي الفارسي ، قديما معربة ثم ألزمتها العرب طريقا واحدة ، لما كثر استعمالها ، لتكون أخف على اللسان وأسهل في التداول[٢] .

والمسائل التي اختلف فيها النحاة ــ ومعظمها حول الاعراب ــ تدل على أن الإعراب لم ينشأ دفعة واحدة على النحو الدقيق المعروف ، وأكبر دليل على هذا الشواهد الشعرية الكثيرة التي وردت فيها الأفعال المضارعة مجزومة بالسكون ، وحقها في النظام النحوي أن ترفع ، والأفعال الماضية التي بنيت على السكون ، وحقها في النظام النحوي أن تبنى على الفتح ، ومثل هذا حدث في الأسماء ، وكما كان هذا في الشعر كان مثله في قراءات القرآن الكريم[٣] .

فإذا علمنا أن اللغات السامية لا تعرب الخبر ولا المضاف ولا الفعل المضارع (إلا في حالة النصب) عرفنا أن إعرابها في العربية ظواهر مستحدثة ، جاءت عن طريق القياس حينا ، والمجانسة الصوتية حينا آخر ، فحين وجدوا المبتدأ معربا أعربوا الخبر معه ، وحين وجدوا المضاف إليه معربا أعربوا المضاف معه ، وحين وجدوا الفاعل معربا والمفعول به كذلك أعربوا الفعل المضارع معه[٤] .

(١) البيان والتبيين للجاحظ ١٦٣/١ فما بعدها .

(٢) انظر الخصائص ٤١/٢ بتصرف .

(٣) انظر : كتابنا ــ اللهجات العربية في التراث ١٧٧ ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٤) المدخل الى دراسة النحو العربي ٣٦ د . عبد المجيد عابدين . ط أولى .

ومن المعروف أنه كان في الجزيرة العربية نمطان في الأداء ، مستوى اللغة الأدبية ، ومستوى لغة الشعب في معاملاته وشئونه ، ولغة الكتابة هي التي اتصفت بالإعراب والبيان والفصاحة والتماسك والترابط ، ولغة الخطاب اتسمت بالسرعة والانفعال ، وكان نصيب العقل والذكاء فيها ضعيفا محدودا ، ثم هي بعد هذا وذاك خفيفة الحركة مرنة مطواعة .

وقد كان الإعراب سهلا على الألسنة ، ثم ثقل وصعب حين فسدت الطبائع العربية ، وفشا اللحن حين نما المجتمع العربي واتسعت رقعته ، فتقلصت العلامة الإعرابية وحل محلها في التداول : السكون والاختلاس بدل الاشباع ومطل الحركات وقد شاع كل من الاختلاس والإسكان في لغة الخطاب[1] . أما الاشباع وإعطاء الكلمة حقها من الأداء والوفاء فقد كان من طبيعة الفصحى .

ولقد سجل أبو العيناء ت ٢٨٢ هـ (وكان حافظا فصيحا) قوله : ما رأيت مثل الأصمعي قط ، أنشد بيتا من الشعر فاختلس الإعراب ، ثم قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : كلام العرب الدرج . وحدثني عيسى بن عمر أن ابن أبي إسحاق قال : العرب ترفرف على الإعراب ، ولا تتفيهق فيه .

وسمعت يونس يقول : العرب تشام الإعراب ولا تحققه .

وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول : العرب تقع بالاعراب ، وكأنها لم ترد .

وسمعت أبا الخطاب يقول : إعراب العرب الخطف والحذف ، قال : فتعجب كل من حضر منه »[2] .

هذا . وقد كشف مصطلحات هذا النص الدكتور محمد إبراهيم البنا[3] .

ومفاد هذا أن الإعراب لم تكن كل العرب تقدر عليه ، بل ضاع في أداء بعضهم وإلا فما معنى : الإدراج (وهو الطي واللف) والاجتياز (الإسراع والتخفيف)

---

(١) الإعراب : سمة العربية الفصحى ٢٩ دكتور محمد البنا. ط . دار الاصلاح .

(٢) عن كتاب : فصول في فقه العربية ٦٥ ط أولى د . رمضان عبد التواب ، وقد ذكر مصدر هذا النص عن مخطوط كوبريللي ٧٦٥/١ وهو في كتاب : ربيع الأبرار للزمخشري مختصرا . مخطوطة دمشق ٣٢٦٣ ص ٤٥ .

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى ٢٩ دار الإصلاح .

والاختلاس ، والرفرفة (الحركة السريعة) والمشامة (من الإشمام) والخطف والحذف ، والإسكان[1] .

وإذا كان د . محمد البنا يرى في نص أبي العيناء السابق ضياع الإعراب في لغة الخطاب ، فإنني أرى رأيه مضافا إليه أن بعض مستويات الأداء في بعض القبائل الفصيحة في الجزيرة العربية كانت (تجتاز ، وتسرع ، وتخفف ، وتختلس وترفرف ، وتشم ، وتخطف ، وتسكن ، وتحذف الحركة الاعرابية) في القرآن الكريم وقراءاته السبعية وما فوقها ، وفي النثر والشعر على السواء ، وقد عزى الحذف والاختلاس والحيف الى قبائل بدوية من عقيل وكلاب وأزد السراة[2] بل قد ضاعت العلامة الاعرابية في الأفعال الخمسة والفعل المضارع المتصل بنون النسوة ، وفي ظاهرة الاتباع والتركيب والجوار والإدغام يضاف إلى ذلك ما إذا تعارض الإعراب مع صحة الوزن لم يحفلوا بالإعراب وهذا يدل على أن رعاية النسق الموسيقي كانت أهم عندهم من رعاية قوانين الإعراب ، فالشاعر قد يغفل عن الموقع الإعرابي لكن لا يغفل عن موسيقى الشعر ، وابن جني كثيرا ما ينحاز إلى جانب المعنى ولو أدى إلى عدم رعاية الإعراب . استمع إليه يقرر ذلك فيقول « فان أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهذا ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى ــ تركت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب »[3] .

كما زال الإعراب بعد الحروف الزائدة من نحو :

رب رجل عاقل ، وما حضر من رجل ، وليس زيد بحاضر ، فالمبتدأ والفاعل وخبر ليس ــ مجرور ، ولكن النحاة خيلوا للمتعلم أن الإعراب موجود حماية لقاعدتهم وطردا لها[4] .

(١) وربما كان السبب في ظهور تلك النتوات الاعرابية في نصوص أبي العيناء أن الرواة سجلوا شواهدها في وقت انتقالها من العرب الخلص الى ألسنة الناس فتغيرت لهذا .

(٢) انظر مقالاتنا في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن (الصراع بين القراء والنحاة) جزء ٣٨ فما بعده ، وكتابنا : اللهجات العربية في التراث ٥١٢ ــ ٥١٨ ، ٦٦٩ ــ ٧١٠ ط الدار العربية للكتاب . ليبيا وتونس .

(٣) الخصائص ٢٩٢/١ ط الهلال . مصر .

(٤) الاعراب : سمة العربية الفصحى ٣٥ ــ ٣٨ دكتور محمد البنا .

(١)

كما أدلى المستشرقون بدلوهم في تفسير حركات الإعراب واختلفوا مذاهب قددا في ذلك ، وأقرب هذه الآراء إلى الصواب وأولاها بالدرس ما كتبه « وليم رايت » و « كارل بروكلمان » حيث رجحا أن اللغة السامية الأم كانت تفرق بين حالة لرفع باللاحقة (u) وحالة الجر باللاحقة (i) وحالة النصب باللاحقة (a) على أن الأصل لكل لاحقة غير معروف على وجه الدقة ، ويمكن أن يرجح أن أصل الفتحة (ha) ، وهي ضمير إشارة مستعمل في اللغات السامية ، ولم يزل في الحبشية يلحق بالأعلام في حالة النصب كما يمكن أن تكون حالة الرفع مشتقة من الضمير (ho) أما علامة الجو فظاهر مشابهتها بباء النسب التى حذفت وبقيت الكسرة قبلها ، وقد نقد أستاذنا « إبراهيم مصطفى » ما ذهب إليه المستشرقون ورأى أنهم تأثروا بنظام لغاتهم ، وسبيل الإعراب والتصريف فيها ، ويرى أن العربية لها منهج في الإعراب مخالف لمناهج اللغات الغربية ، إذ العربية تدل بالحركات على المعاني المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثرا لمقطع أو بقية من أداة[١] .

* * *

وكما اختلف المستشرقون* حول تفسير حركات الإعراب نرى اختلافا آخر بين علماء العربية وإليك آراءهم :

أولا : بينا في مقال سابق[٢] أن الخليل كان أول من ذهب الى أن الحركات الإعرابية دوال على المعاني ثم تبعه في هذا علماء العربية القدامى[٣] ويذهب قطرب

(١) احياء النحو ٤٣ فما بعدها وفقه اللغة المقارن ١١٨ فما بعدها . د. إبراهيم السامرائي . بيروت .

(٢) انظر مقالنا : في الاعراب ومشكلاته قدم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(٣) سيبويه ٣١٥/٢ بولاق ، والإيضاح للزجاجي ١٩ . وشرح الكافية ٢٠/١ .

* بعض المستشرقين يرى أن الإعراب نشأ في العربية من إلصاق مقاطع كانت مستقلة التكوين ، تحوم حول الكلمات ثم التحمت بها على مرور الزمن ، ولكننا نجهل نقطة البدء التي صدرت عنها : المدخل إلى دراسة النحو العربي ص ٥٧ نقلا عن : اللغة ٢٢٤ فندريس ، الأنجلو .

٢٠٦ هـ من القدامى على أنه لا صلة بين حركات الإعراب والمعنى ، حيث يقول : إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوصل والوقف ، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام[١] .

هذا وقد احتج المخالفون له ردّا عليه : لو كان كما زعم (قطرب) لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام ، وأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك ، وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم .

هذا ، وقد علل (قطرب) اختلاف الحركات عندما اعترض عليه النحاة بقولهم : فهلا لزموا حركة واحدة ، لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكونا ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الإتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة[٢] .

ومن ذهب من المحدثين مع قطرب أستاذنا الدكتور ابراهيم أنيس في كتابه « من أسرار اللغة » فالحركة الإعرابية لا مدلول لها عنده[٣] ، وإنما يؤتى بها لوصل الكلمات بعضها ببعض وتخلصا من التقاء الساكنين[٤] . والذي يعين الحركة عنده أحد عاملين :

أولهما : طبيعة الصوت وإيثاره لحركة معينة كإيثار حروف الحلق للفتحة .

وثانيهما : انسجام تلك الحركة مع ما يجاورها من حركات[٥] . وهو ما يسمى « Vowel Harmony » .

وأن الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية عنده يرجع إلى عاملين :

أولهما : نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة .

(١) الإيضاح ٧٠ .

(٢) الإيضاح ٧١ .

(٣) من أسرار اللغة ١٥٨ ط لجنة البيان العربي نشر : الأنجلو المصرية .

(٤) من أسرار اللغة ١٧٠ .

(٥) من أسرار اللغة ١٧٥ ـــ ١٧٦ ـــ ١٨١ .

وثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات .

وقد تكفل بالرد عليه كثير من تلاميذه مستدلين بالشواهد الكثيرة التي تشير إلى الحركات الإعرابية وأثرها في المعاني من الفاعلية والمفعولية وغيرهما[1] ، كما حشد بعضهم شواهد وأدلة من الساميات تؤكد أن الإعراب كان فيها كما كان في العربية الفصحى[2] .

وهناك سؤال مؤداه :

أكان قطوب أول من نادى بهذا الرأي أم سبقه سابق من النحويين ؟

يرى بعض الباحثين[3] أن الخليل بن أحمد سبق قطربا بهذا الرأي مستدلا بقول سيبويه : وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به[4] . فالحركات عند الخليل إنما هي زوائد جيء بها ليتوصل بها إلى النطق بالحروف ، وليس العامل مؤثرا فيها ، ولا علاقة لها بالمعنى وإيضاحه كما يفهم من النص .

والذي نميل إليه أن سيبويه عندما نسب ذلك إلى الخليل بصورة الزعم لم يكن يتحدث عن الإعراب والبناء ، كما أن هذا الرأي لا يتفق مع آراء الخليل وفكره ، لأنه يربط دائما بين الحركة الإعرابية ومعنى معين[5] ، بل كان يقلّب الجمل على وجوهها التي يحتمل أن يكون العرب قصدوا إليها ، ليقف على المعاني المختلفة التي تدل عليها هذه الوجوه ، فمن ذلك ما روي عنه من قولهم : مررت به المسكينِ والمسكينٌ : يرفع وينصب ويجر ، يرفع على إضمار هو ، كأنه لما قال : مررت به . قال : هو المسكين ، كما يقول مبتدئا : المسكين هو . وينصب على إضمار فعل فيه معنى الترحم ، ويجر على اعتباره بدلا من الضمير المجرور[6] .

(١) مدرسة البصرة النحوية ٣١٢ فما بعدها ، دكتور عبد الرحمن السيد ط أولى ، مدرسة الكوفة ٢٤٩ فما بعدها د. مهدي المخزومي ، دراسات في فقه اللغة ١٢٨ فما بعدها د. صبحي الصالح ، دمشق ١٩٦٠ .

(٢) انظر قضية الإعراب . للدكتور رمضان عبد التواب في مجلة المجلة . السنة العاشرة . العدد ١١٤ .

(٣) مدرسة البصرة النحوية ٣٠٦ .

(٤) الكتاب : ٣١٥/١ بولاق .

(٥) الكتاب ١٨٧/١ فما بعدها ، ٤١٣ .

(٦) الكتاب ٢٥٤/١ بتصرف ، ط بولاق .

فهذه الوجوه من الحركات الإعرابية المتعددة إنما حدثت في رأي الخليل ، لأن المعاني متعددة كذلك . والحركات في النص السابق لها أثرها في المعاني التي تضمنتها الجملة ، وأخيرا فإن الزجاجي عندما تناول دلالة العلامات الإعرابية على معانيها يقول : هذا قول جميع النحويين إلا قطربا « فهو لم يستثن غير قطرب . ولو كان الخليل يقول بمقولة قطرب لذكره الزجاجي مقترنا بقطرب[1] .

ثانيا : وهي فكرة أستاذنا إبراهيم مصطفى[2] وتقوم أساساً على[3] أن حركات الإعراب ليست أثرا لعامل من العوامل بل هي دوال على معان في تأليف الجمل وربط الكلام ، فالضمة علم الإسناد ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها . وأما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة الى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء أكان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة كما في : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد . ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع .

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك .

فللإعراب الضمة والكسرة فحسب وليستا بقية من مقطع ولا أثرا لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام .

وثالثا : أن الهمزة لما كانت تتعدد وظائفها في الكلام أضافوها الى الأفعال في أولها أو في آخرها حتى لقد أضيفت الى الفعل الواحد في بعض الحالات في أوله وفي آخره معا مثل : اذهبا (= إي + ذهب + آ) و : افعلي (= إي + فعل + إي) .

فإذا جئنا الى الحالات الإعرابية مثل قولنا : جاء الرجل . ورأيت الرجل . ونظرت

---

(١) انظر قرينة العلامة الإعرابية ٢٥٤ دكتور محمد حماسة (مخطوط بمكتبة دار العلوم) .

(٢) كان يسميه العقاد « سيبويه العصر » أما الدكتور طه حسين فكان يسميه « الفراء » مقدمة إحياء النحو (ل) .

(٣) إحياء النحو : ٥٠ .

إلى الرجل ، ففي المثال الأول (= الرجل + أو) وفي الثاني (= الرجل + آ) وفي الثالث (= الرجل + إي) ويمكن تحليل الأفعال الآتية :

افعلـوا = إي + فعل + او .
افعـلا = إي + فعل + آ .
فعــلي = إي + فعل + إي .

فالضمة التى لحقت بالاسم : مبتدأ أو خبرا أو فاعلا هي نفسها الضمة التي لحقت بالفعل ، فحركات الإعراب الثلاث في الاسم والفعل واحدة فالضمير الذي التصق بالاسم هو نفسه الذي التصق بالفعل .

ويرى الباحث أن الضمير مع الفعل ظهر على صورة ضمة أو كسرة أو فتحة في مثل : أذهب أو . أذهب أي . اذهب آ ، ليعرف السامع من هو المقصود بفعل الذهاب ، ثم انتقل هذا الضمير مع الفعل إلى الاسم فكان مبتدأ مؤخرا في قولك : صغير أو مريض أو . . على معنى صغير هو ، مريض هو .

ثم يرى الباحث أن ظاهرة تحريك أواخر الألفاظ قد نشأت لدى الفريق الذي كان الضمير عنده هو الهمزة ، وهذه الهمزة نفسها نراها في العربية ولهجاتها قد تحولت أو أبدلت أو خففت أو ذابت ولم يبق إلا حركتها تلك الحركة التي تدل عليها ، ولهذا اختلف في نطق الهمزة فهي عند قبيل : آ ، وعند بعض آخر : أي وعند آخرين (أو ــ o) وعند فريق (أو ــ ü) ، ويظهر والله أعلم ــ أن الحركات التي نشأت عن صوت الهمزة كما سبق قد التقت واختلطت وتفاعلت ــ فكان العربي ينطق بهذه الحركات كلها في وقت واحد بدون تمييز بينها ، وبعد فترة زمنية خضعت لقاعدة (التخصص) فأخذت تلك الحركات المختلفة تبحث لها عن عمل تختص به ، حتى استقرت كل واحدة منها فأصبحت تدل على مجموعة من حالات الإعراب ، وليس معنى ذلك أن الحركات الإعرابية قد تخصصت في وقت واحد ، ومن المحتمل أن بعضها تخصص قبل بعض ، ومما يؤكد ذلك وجود حركة الضمة في أواخر الألفاظ البابلية من الأفعال والأسماء على السواء فقد كانوا يقولون (من الأفعال) : (ومن الأسماء) :

سـخنو : سـخن	حرتـو : حريـة
صومـو : : صوم (قطع)	إيـدو : يـد
قلفـو : قلف (قش)	ملاحـو : مـلاح

على حين نجد الفتحة في السريانيه الشرقية ــ العراقية بوجه عام ــ هكذا :

ايـدا : يـد .

حروتـا : حريـة .

ملوحـا : مـلاح .

وأما في السريانية الغربية ــ الشامية بوجه عام ــ فكانت تنطق حركة آخر الاسم بين الفتحة والضمة هكذا :

ايـدو (ido) .

حروتـو (hirouto) .

وفي العربية نجد الضمة أقوى الحركات ، فالذين يتكلمونها كانوا أكثر عددا وأعز جانبا من الجماعات الأخرى ، ولذا اختصت بالمسند إليه حتى المفعول به ما زال يرفع إذا تألفت الجملة منه ومن الفعل (في حالة المبني للمجهول) أما إذا اجتمع الفاعل مع اسم آخر في الجملة الفعلية ، فإن الفتحة هي التي تتولى الاسم الطارىء ، من المفعولات ، والحال وغيرها . أما حالة الجر فهي التي تنحصر في الإضافة وبضعة حروف .

وخلاصة رأي الباحث في حركات الإعراب أنها ليست إلا رواسب تطورية من الهمزة في مختلف حالاتها النطقية : آ ، أو ، إي . ثم تغيرت وظيفتها ، وما أكثر الرواسب في حياة البشر الاجتماعية ، واللغة لا تشذ عن هذا الباب ، فهي كائن حي من جهة ، واجتماعي من جهة أخرى ، ومن الرواسب اللغوية زوائد متخلفة من عهد تطوري كانت لها فيه وظيفتها ، ثم تقلبت الأحوال ففقدت وظيفتها أو اعتاضت عنها بغيرها ، وضرب الباحث عدة أمثلة من عالم الحياة في المجتمعات والطبيعة وعالم الجغرافيا[1] .

(١) انظر مقال الأستاذ عبد الحق فاضل بعنوان (أسرار الضمائر) بمجلة اللسان العربي عدد : ٥ في أماكن متفرقة . الرباط .

والذي أراه أن الباحث يبدي تفسيرات جزئية لا قدرة لها على إبراز رأي عام ، أو فكرة مكتملة ، كما أنه لم يستطع البرهنة من التراث القديم لتأييد فكرته ، والحق أن بعض القدماء من علماء العربية ، أشار إلى ما يمكن أن يكون علاقة لما بين الهمزة ــ حين أغلقت المقطع المفتوح آخر الكلمة ــ والإعراب ، ففي كتاب سيبويه « وزعم الخليل أن بعضهم يقول : رأيت رجلاً فيهمز[١] . وفي الخصائص أن ابن جني عزا لبعض العرب همز الألف في الوقف مثل : هذه حبلأ ، وهذا سبيلهم وعادتهم حيث يقولون : رأيت رجلأ ، وهو يضربهأ[٢] ، والهمزة في رجلأ إنما هي بدل من الألف ، التي هي عوض من التنوين في الوقف ، كما أنها أقفلت المقطع المفتوح ، وربما كان سرّ هذا أن الألف تهوي في الفم فآخرها عند أول المهمزة فلما كانت تنقطع عند الهمزة جيىء بالهمزة مكانها .

وأرى أن الهمزة تحتاج إلى دراسة واعية لبيان تأثيرها في القضايا اللغوية بنظرة أشمل وأوسع . وإذا كانت الهمزة هي الأصل كما يرى الباحث في قضية الإعراب ، فإنها كذلك أصل للضمائر بدليل أن الضمير (نحن) كان ينطق في الماضي السحيق بهمزة في أوله ، وهو كذلك في العبرية والأرامية القديمة والأشورية ، وضمير الغائب (هو) كان أصل هائه همزة ، واللغات السامية كثيرا ما تحول الهمزة إلى هاء . فأل ــ التعريف في العبرية هي (هل) ثم لحق اللام إدغام فبقيت الهاء وحدها ، وهل ــ لغة في ــ (أل) عند بعض القبائل العربية[٣] ، كما أن صيغة (أفعل) العربية تقابل صيغة (هفعل) في اللحيانية القديمة[٤] .

كما أن الباحث في النهاية تورط حين عقد صلة بين الساميات واللاتينية في بعض علامات الإعراب .

---

(١) الكتاب ٢٨٥/٢ بولاق .

(٢) الخصائص ١٧/٢ ، سرّ الصناعة ٨٤/١ .

(٣) ومن تبادلهما : إبرية : هبرية ، إياك : هياك ، هيا : من حروف النداء : أيا ، أرحت : هرحت . أما والله : هما والله . درأ علينا : دره علينا بمعنى طلع . إبدال أبي الطيب ٥٦٨/٢ فما بعدها . دمشق . وكتاب الإبدال لابن السكيت ٨٨ ، ٨٩ تحقيق د. حسين شرف . القاهرة .

(٤) لغات النقوش ، مؤتمر مجمع اللغة العربية . الجلسة ٦ مارس ١٩٦٢ .

ورابعاً : تقوم هذه الفكرة على أن العرب جعلوا عناصر الجملة مشابهة لعناصر بيت الشَّعر . فخصوا الضمة بالعمدة ليكون مرفوعا (كالعماد) في الخيمة ، والكسرة بالوسيط ليكون مجرورا (كالطنب المشدود) والفتحة بالفضلة ،إشعارا بضآلة الدور الذي تؤديه في قيام الجملة الصحيحة شأنها في ذلك شأن (الوتد الصغير) .

ولعل صاحب هذه الفكرة ينظّر لنشأة حركات الإعراب بما كان من أمر الخليل ابن أحمد عندما وضع علم العروض حين استمد مصطلحاته (الأوتاد والأسباب والفواصل) من عناصر خيمته الشّعرية . (والحركة) النشطة هي عماد الحياة البدوية والرعوية ، وفي نظر الباحث أن الجملة العربية وضعت على مثال الخيمة العربية ، فإذا كانت الخيمة تحتاج إلى مادة أساسية هي (النسيج والجلد) فإن الجملة كذلك تحتاج إلى مادة أساسية هي (الفعل أو ما في معناه) وكما احتاجت الخيمة بعد قيامها إلى عناصر ثانوية لتثبيتها هي (الطنب والأوتاد والأسباب) فالجملة كذلك تحتاج إلى ما يشبه هذه العناصر الثانوية في شكل حروف وأسماء مجرورة ومنصوبة .

ويحاول الباحث [1] أن يكشف عن سرّ حركات الإعراب بربطها بالفعالية ، فالعماد للفعالية الشديدة التي تقابلها حالة الرفع في الأسماء ، والوسيط للاسم المجرور ، والفضلة لكل ما عدا ذلك . أما في الأفعال فالفعالية الشديدة تقابلها حالة الرفع والفعالية الخفيفة تقابلها حالة النصب وانعدام الفعالية تقابلها حالة الجزم .

وفكرة الباحث عن حركات الإعراب تتأثر في جانب منها بالأستاذ إبراهيم مصطفى ، وفي بعضها الآخر بالقدماء وجانب يحيطه الغموض والوهن ، كما أنها مغرقة في التشبيه حين ربط العلامة الإعرابية بغيرها من ظواهر الحياة المتبدية .

وخامسا : كما أن بعض الدارسين يرى ربطا بين الحركات في العربية وبين الإنسان في عالمه فهو إما مؤثر وإما متأثر ،أو إما أن يقوم بالحركة بنفسه وإما أن تحصل له من غيره ممن يعيش معه ، أو من عناصر الطبيعة من : رعد ومطر ونار . . والعربي لما رأى في عالمه أبعادا ثلاثة بني لغته على ثلاث حركات أيضا :

١ ــ حركة الفتح ، أي التأثير على العالم الخارجي وهو عمل صادر عن الإرادة مثل :

(١) انظر : المفتاح لتعريب النحو : ١٦٩ فما بعدها . محمد الكسّار . دمشق .

ضرب وقتل وخرج وقطع ، وأكل ، وفتح ، ودخل ــ وكلها أفعال مفتوحة العين لأن الفتحة تدل على العمل الصادر عن الفاعل بإرادة منه حقيقة أو مجازا .

٢ ــ ثم حركة الكسر أي التأثر الذي يحصل للفاعل من طرف العالم الخارجي ، فالكسر والخسر والقصر والخزل كلها بمعنى حصول الشيء للفاعل المغلوب المقهور ، فالفعل المكسور العين يدل على كل ما يحصل للفاعل بدون إرادة منه حقيقة أو مجازا مثل : مرض وحزن وعطش وعلم وفرح وسقم وغرق وجزع .

٣ ــ ثم حركة الضم (والطم والتم) وكلها تدل على التجمع والكثرة والدوام والثبات ، مثل : حسن وكبر وصغر وقرب وشرف وكلها بمعنى حصول الشيء للفاعل لا حصولا طارئا أو مؤقتا .

ثم ينتقد الباحث فكرة الثقل والخفة في الحركات عند القدماء ، ويرى أنها فكرة ناقصة لأنها مبنية على ظاهر اللفظ لا على باطنه المحرك الذي هو النشاط العصبي الدماغي بالنسبة إلى تحكم الإنسان في كلامه(١) .

وعلماء العربية يرون أن الضم أثقل وأقوى من الكسر والفتح(٢) ولهذا كان الضم قوة لأنه علامة الإسناد الذي يحقق الارتباط بين المسند والمسند إليه ، وأن الفتحة أعذب أخواتها وألينها وأخفها . أما الياء فضعيفة بالاستفال والرخاوة ، ويقول ابن الجزري(٣) « وأسفل المستفلة الياء » وقد ساق ابن جني في المحتسب(٤) نصا دقيقا بيّن فيه كيف تؤثر الصيغة حركة على أخرى كلما ازدادت الحركة شبها بالمعنى . وهو في هذا لا يقل لحا عن المحدثين من علماء اللغة في الحركات وصلتها بالمعاني ومساوقتها لها . يقول ابن جني : غلا في (قوله) : غلوّا وغلا (السعر) : يغلو غلاء ،فصلوا بينهما في المصدر وإن اتفقا في الماضي . . فلما اتفق اللفظان والمثلان في الماضي والمضارع خالفوا بين مصدريهما ليكون ذلك الخلاف بين مثاليهما أنفسهما فقالوا غلوا وغلاء(٥)نعم ، وخصوا (غلا) في

---

(١) اللسان : المجلد : ١٠ الجزء الأول ص : ٧٠ .

(٢) المحتسب ٢٩٩/٢ ط المجلس الأعلى تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي وآخرين ، والإنصاف ١٤/١ ط ٤ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ص : ٣١ والتصريح : ٥٩/١ .

(٣) النشر : ٢٠٢/١ .

(٤) ١٣٩/٢ .

(٥) المحتسب : ١٣٩/٢ ط المجلس الأعلى .

(القول) بالغلو لأن لفظ (فعول) أقوى من لفظ (فعال) للواوين والضمتين ، وضعف الألف والفتحتين وذلك لأن الغلو في (القول أعلى وأعنى عندهم من (غلاء السعر) ألا ترى إلى قول الله تعالى : ﴿ تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدّا أن دعوا للرحمن ولدا ﴾ وقال تعالى ﴿ يأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ﴾ وأما غلاء السّعر فلا يدخل النار ولا يحرم الجنة .

ثم إنهم قالوا : غلت القدر تغلى غليانا ــ فلما صغر هذا المعنى في أنفسهم أخذوه من الياء ، لأنها تنحط عن الواو والضمة إلى الياء والكسرة ، (أي في المضارع : تغلى) .

(فإن قلت : فقد قالوا : علوت في (المكان) أعلو علوّا ، وعليتُ في الشرف علاء فجعلوا الشرف دون ارتفاع النصْبة . قيل : لم يجف الشرف عندهم ولا تبشّع تبشّع الكفْر والغلو في القول المعاقَب عليه والمنهي عنه فلان جانبه ونعم وعذب في أنفسهم فبنوه على (فَعِل) لتنقلب الواو ياء ، ومصدره على (الفَعَال) لعذوبته بالفتحتين والألف) .

وابن جني ينصح الباحث عندما يقبل على تلك الدراسة أن يكون رفيقا رقيقا حيث يقول : « وهذه أماكن إن رفقت بها ، وسانيتها وتأنّيتها . . أوْلتْك جانبها وأركَبتك ذروتها وقبلتْك لها ضيفا وبسطتك يدا وسيفا ، وإن أخلدت بها إلى ضدّ هذا أخْلدَتْ بك إلى ضده فتلافيا ورفقا لا مغالاة ولا خُرقا[1] .

ولهذا لم يوفق الباحث حين وجّه نقده إلى علماء العربية ظانا أن (الحركات) عندهم مبنية على ظاهر اللفظ وحده كما يقول ، فنص ابن جني السابق يلحظ بالحركات أدق الخلجات وأخفى الأسرار حين جعل الصيغة تؤثر حركة على أخرى كلما ازدادت الحركة شبها بالمعنى ، يؤكد ذلك ما رواه الجاحظ من أن الناس سمعوا ابن ضحيان الأزدي وهو من أشراف قومه يقرأ ﴿ قل يأيها الكافرون ﴾ « قل يأيها الكافرين » فلما سئل عن ذلك اللحْن قال لسائله : إنى أعلم القراءة في ذلك ولكنني لا أجلّ أمر الكفرة ! ! ، وكأنه يشير إلى حالة الخفض وهي أدنى أحوال الإعراب ومراتبه لأن الاسم

(١) المحتسب ١٤٠/٢ ط المجلس الأعلى وانظر كتابنا « نحو القلوب : ١٧٥ ط تونس » .

فيها يكون في أدنى منزلة من الكلام ، بعكس الرفع فهو عند النحاة أعلى مراتب الإعراب وأسناها ولا كيان للكلام بدونه ولا غناء له عنه أليس كما يقولون إنه « علم الإسناد » ؟ وكان ابن يعيش يسميه « أول الحركات »[١] . فمذهب العرب في الحركات والحروف مبني على الحسّ وقائم على (نظرية التأثير) حيث رأى النحاة في الكلمة المفردة تفاعلا يقول الخليل « إن بعض الحروف أشد من بعض وأقوى جرسا ، فإذا اجتمع حرفان قدموا الأقوى » ويقول سيبويه : « وللحرف الأقوى تأثير في الضعيف حتى إذا قدم عليه فلا يزال يؤثر فيه حتى يزحزحه ، عن مخرجه الأصلي ويحوله إلى حرف أقرب ما يكون إليه .. »[٢] .

كما رأى النحاة في الجملة أن كلماتها يتأثر بعضها ببعض ، فالكلمة تعمل في جارتها الرفع أو النصب أو الجر ، وهذا التأثير في الكلمة المفردة أو الجملة هو مفتاح صناعة الإعراب .

ويقول عالم مصري وهو ابن بابشاذ (توفي ١٠٧٧ م) الدلالة دلالتان ــ دلالة تدل دلالة الذات ودلالة تدل دلالة الإعراب ، فدلالة الذات هي التي تدل على (ذات الشيء في نفسه ، ودلالة الإعراب هي التي تدل على عوارضه التي تعرض فيه ألا ترى أنك إذا قلت : ما أحسن زيد ، يفهم من زيد معنى الشخصية وهي ذاته ، ولا يعرف ما قصدت من المعاني من : نفي الإحسان عنه أو إثباته الحسن له أو الاستفهام عن ذلك ، فإذا أردت إثبات الحسن عن طريق التعجب قلت : ما أحسن زيدا ــ بالنصب ، وإذا أردت الاستفهام جررت زيدا ورفعت أحسن فقلت : ما أحسن زيد . فهذه معان ثلاثة لم يفرق لك بين كل واحد منها وبين الآخر إلا الإعراب[٣] .

فالعلامة الإعرابية قرينة تطرأ على الكلمة لتدل على معنى العمدية والفضلية والاضافة[٤] ويردد ابن يعيش رابطا بين حركة الإعراب ووظائف الكلمات في التركيب

(١) شرح المفصل ٨٦/٣ .
(٢) الكتاب : ٢١٥/٢ .
(٣) شرح المقدمة النحوية لابن باب شاذ ص : ٧٦ تحقيق الدكتور أبو الفتوح شريف ط ١٩٧٨ .
(٤) شرح الكافية : ٢٠/١ .

فيقول « وكلّ واحد من الرفع والنصب والجر علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة[1] .

ولو أن علامات الإعراب لا تدل على معنى لجمدت كما جمد اسم الاشارة (حبذا) و (نعم وبئس) فلا يقال : ينعم لأن أصل الفعل يدل على الحدث في الماضي ، ولكن هنا ضاع الزمن وضاع الإسناد ، فانتقل من الإخبار عن زمن خاص ومخبر عنه خاص إلى التكلم عن النفس ، ولذلك قالوا : إن هذا الأسلوب إنشائي وهو لا يتصرف تصرفا تاما[2] .

وفي قول النبي ﷺ « لا يقتل قرشي صبرا بعد اليوم » فمن رواه جزما أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل إن ارتد ولا يقتص منه إن قَتل ، ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد أحد منها عن الإسلام فيستحق القتل .

ولو أن قارئا قرأ : ﴿ فلا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون . . ﴾ وترك طريق الابتداء بإنا ، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب أن بالقول كما ينصبها بالظن لقلب المعنى عن جهته وأزاله عن طريقته وجعل النبيّ (ص) محزونا لقولهم : إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون ، وهذا كفر ممن تعمده وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به[3] .

فإذا قلت : هذا كريم أحسن منه عالم فإن رفعت كريما وعالما كان المراد بهما شخصين اثنين أحدهما كريم والآخر عالم ، ولكن العالم أحسن من الكريم ، وإذا نصبتهما كانا شخصا واحداً عالما وكريما لكنه في كرمه أحسن منه في علمه .

فالنصوص السابقة لم يتغير شيء من تركيبها غير علامات الإعراب ، ولكن المعنى التركيبي قد تغير ، فترك الإعراب يوقع السامع في الاشتباه واللبس في فهم الجملة .

---

(١) شرح المفصل ٧٣/١ .

(٢) مجلة المجمع : ٥٣/١٠ .

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١١ ، فما بعدها ، تحقيق السيد صقر .

سادسا : نظرية تضافر القرائن :

ونحدد معالم هذه النظرية فيما يلي :

(١) إن العلامة الإعرابية قاصرة عن التفريق بين المعاني ، فليس الفرق بين الحال والتمييز إلا أن أحدهما مشتق والآخر جامد . أما الحركة فواحدة فيهما فلا يمكن التفريق بينهما بها . وما كان للفتحة هنا أن تفرق بين المعنيين لوجودها في كلتا الحالتين ، فكان لابد من الاستعانة بوسيلة أخرى تجبر عجز العلامة الإعرابية . والعلامة الإعرابية لا تستطيع أن تفسر لنا كل ما حمل عليها ، وإلا فما دور العلامة الإعرابية في :

الأسماء المفردة المضافة لياء المتكلم ، والأسماء المقصورة وهي لا تظهر عليها علامات الاعراب ، والأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر . وما دور العلامة الإعرابية في اتفاق أكثر من حالة في علامة إعرابية واحدة ، كاتفاق الفاعل والمبتدأ ، والخبر واسم كان ، وخبر إن ، واتفاق المفاعيل كلها والحال والتمييز واسم إن وخبر كان ، والمنادى غير المفرد العلم والنكرة المقصودة في النصب واتفاق المضاف إليه والاسم المجرور بحرف الجر ، وتابع المجرور في الجر ، فهل العلامة الإعرابية وحدها قادرة على التمييز بين هذه المعاني ؟

والحقيقة أن العلامة الإعرابية وحدها لا تنهض بالعبء الملقى عليها ، وهو في الواقع نتيجة قرائن أخرى ، لا نعطيها حقها من الاهتمام حرصا على العلامة الإعرابية ، فالإعراب واحد من الأشياء التي تحدد المعنى الوظيفي ، وليس وحده الذي يحدد المعنى .

والإعراب في بعض الحالات قد لا يكون فاصلا بين المعاني ، وهنا تلجأ اللغة إلى وسائل أخرى للفصل بين المعاني ، وقد ذكر ابن جني منها :

الرتبة : أي التقديم والتأخير والمطابقة والسياق ودلالة الأحوال ، وبيّن ابن جني أن كلاً من هذه علامة تقوم مقام الإعراب في الفصل بين المعاني ، وفي هذا يقول ابن جني : « فإن قلت : فقد تقول : ضرب يحيى بُشرى فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفي في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى

من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو : أكل يحيى كمثرى : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك ضربتْ هذا هذه ، وكلّم هذه هذا ،وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع ، جاز لك الصرف ، نحو قولك : أكرم اليَحْيَيانِ البُشْرَيَيْنِ ، وضرب البُشْرَيين اليَحْيَوْن ، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس ، فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه ، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لأن في الحال بيانا لما تعني ، وكذلك قولهم : ولدت هذه هذه . من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة ، وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتباع جاز ذلك التصرف لما تعقّب من البيان ، نحو ضرب يحيى نفسَه بشرى ، أو كلّم بشرى العاقل معلّى ، أو كلم هذا وزيدا يحيى »[1] .

فتلك القرائن الكثيرة في النص السابق تغني عن قرينة الإعراب ، كما أن المعاني تحتاج في الكشف عنها إلى قوائن أخرى غير الإعراب وحده ، والعلامة الإعرابية قرينة من القرائن اللفظية في الجملة ولكن النحاة نسبوا كل تغير في المعنى في مستوياته المختلفة إلى تغير العلامة الإعرابية فأعطوها بذلك اهتماما فوق ما تستحق .

وكان ابن خلدون على حقّ عندما وصف الإعراب في عهده بأنه « بعض من أحكام اللسان » ومعنى كلمته القيمة أن الإعراب ليس كل شيء في أحكام اللسان »[2] .

والحق أن الانصراف إلى العلامات الإعرابية وحدها ــ هو الذي أدى إلى ما صار إليه أمر النحو من تعقيد .

إن الحالات التي تفقد فيها العلامات الإعرابية وظيفتها في الدلالة على المعاني الوظيفية تتخذ لها اللغة وسائل أخرى هي التي تسمى (بالقرائن) تعين على جلاء المعنى ، ومبدأ (القرائن أو تضافر القرائن) أشار اليه أسلافنا النحاة[3] ، كما أشار إليها ابن خلدون حيث يقول : لم يفقد منها (لغة هذا العهد) إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول فاعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات

(١) الخصائص ١/٣٥ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ١٣٩١ تحقيق وافي ط ٢ .

(٣) شرح المفصل ١/٩٤ ، شرح الكافية ١/٧٢ ، الأشباه والنظائر ١/٢٦٦ .

المقاصد ، لأن الألفاظ بأعيانها دالة على المعاني بأعيانها ، ويبقى ما تقتضيه الأحوال ويسمى (بساط الحال) محتاجا إلى ما يدل عليه ، وكل معنى لا بد وأن تكتنفه أحوال تخصّه ، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود ، لأنها صفاته . . وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة إعراب ، وقد يدل عليها بالحروف غير المستقلة »[1] .

وليست الأحوال والكيفيات في تراكيب الألفاظ إلا القرائن التي منها : التقديم والتأخير وهي قرينة الرتبة ، والحذف وهو مظهر من قرينة التضام ، وحركة الإعراب وهي قرينة العلامة الإعرابية ، والحروف غير المستقلة وهي قرينة الأداء . ويقول ابن خلدون في موضع آخر : ولا عبرة بقوانين النحاة في ذلك ، وأساليب الشعر وفنونه موجودة في أشعارهم ما عدا حركات الإعراب في أواخر الكلم ، فإن غالب كلماتهم موقوفة الآخر (ساكنة) ويتميز عندهم الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام لا بحركات الإعراب »[2] .

فحركات الإعراب عنده يستغنى عنها بالقرائن ، والقرائن معنوية ولفظية ، وفي القرآن الكريم آيات كثيرة على جانب من الأهمية أهملت فيها العلامات الإعرابية اعتمادا على غيرها من القرائن[3]

بهذا ظهر أن العلامة الإعرابية وحدها لا يمكن أن تكون محط التمييز بين المعاني المختلفة ، وأنها وحدها لا تكفي في كشف العلاقات وتحديد المعنى الوظيفي ، وذلك أن الكلمات المقصورة أو المحكية تختفي فيها دور العلامة الإعرابية ، كما أن العلامة الإعرابية قد تسقط ترخصا عند أمن اللبس ، لأسباب صوتية أو تناسق موسيقي .

هذه النظرية السابقة نسج خيوطها ، وكون لحمتها وسداها ، وكان صاحب الفضل في لمحها والتخطيط لها العالم الجاد الدكتور تمام حسان ، فكان جريئا في أدب ، فاصلا في رفق ، بالغا محزّ الصواب في غير التواء »[4]

(١) الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون/١٥٠ د . محمد عيد .

(٢) المقدمة ١٤٣٦/٤ فما بعدها تحقيق د . وافي ط ٢ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٥ .

(٤) انظر كتابه : اللغة العربية معناها ومبناها ، والقرائن النحوية وهو بحث نال به الدرجة الأولى من المكتب الدائم للتعريب بالرباط

وقد لخص هذا العالم ما قام به حيث :

١ ـــ أحصى القرائن النحوية معنوية ولفظية ، وتقديم دراسة لكل واحدة منها .
٢ ـــ إنشاء مبدأ هام وهو مبدأ تضافر القرائن .
٣ ـــ إنشاء مبدأ آخر أهم وهو جواز إهدار القرينة عند أمن اللبس .

سابعا : قيمة الأداء في إكساب التركيب معنى تعجز الحركة الإعرابية وحدها عن إعطائه :

وتحدد معالم هذه النظرية فيما يلي :

أن المرفوعات والمنصوبات من الأسماء المعربة تمثل مشكلة النحو ، فقد اختلف النحاة في اعراب هذين النوعين تبعا لما يحتمله كل نوع من أبواب النحو ، فالمرفوع من الأسماء مثلا : يقع فاعلا ونائب فاعل ومبتدأ وخبرا واسما لكان وخبرا لان .

والمنصوب من الأسماء يقع : مفعولا به ومصدرا وحالا وظرفا وتفسيرا وتمييزا واستثناء . . حتى بلغ ذلك عند الكوفيين خمسين موقعا .

فمثـــلا :

ـــ ﴿ ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ بعض النحاة أعرب (ذلك) خبرا لمبتدأ محذوف ، و (الكتاب) نعتا أو بدلا أو عطف بيان ، وبعضهم أعرب (ذلك) مبتدأ ، و (الكتاب) خبرا . وأعرب ثالث (ذلك) مبتدأ و (الكتاب) نعتا وجملة (لا ريب فيه) هي الخبر . وإذا كان الاسم المرفوع أو المنصوب يحتمل وجوها من الإعراب ، فالخلاف إذن أصله تلك الوجوه المقتضية للنصب أو الرفع وهي التي تسمى (العلاقات) فإذا كانت العلاقة السببية فهو مفعول لأجله أو الحالية فهو حال ، أو بيان الحدث أو عدده فمفعول مطلق ، أو تنقطع علاقته من التركيب فيعرب : مستأنفا[1] .

---

(١) الإعراب ، سمة العربية الفصحى ٦٢ د . محمد ابراهيم البنا .

ويرى صاحب الفكرة أن لا شيء غير (الأداء) المنغم المعبر عن كل علاقة هو الذي يكشف عن هذه العلاقات اذا كانت العلامة الاعرابية موزعة بين علاقات شتى كما رأيت .

فالإعراب في الآية السابقة ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ يختلف بحسب كل أداء فمن أعرب ذلك خبرا فهو يتصور أداء غير أداء من يعربها مبتدأ ، أداء الأول أداء من ينطق بالخبر في نغمة هادئة مطمئنة ، أما من يعربها مبتدأ فإنه يؤديها في نغمة عالية ، ويؤدي كلمة (الكتاب) في أداء هادىء إذا أعربها خبرا ، فأما اذا كانت تابعة لـ (ذلك) فلا يزال يمضي أداؤه صاعدا مصحوبا بنبرة عالية على كلمة (الكتاب) ثم يهبط هذا الأداء عند الخبر وهو (لا ريب فيه) .

وهكذا الأمر مع المنصوبات يتلون الأداء فيها بما يشعر بالحالية أو السببية أو التوكيد . . ولقد كان الباحث أمينا حين ذكر أن النحاة القدماء عرفوا (الأداء) لكن لم يصفوا طريقة على نحو محدد ، وتقنينه صوتيا[١] ، كما كان متواضعا[٢] كذلك .

---

(١) أرى أن علماء القراءات قد التفتوا الى مثل ذلك في الجانب الصوتي ، وأطلقوا عليه (مشاكلة التهيؤ) (ومشاكلة أصطحاب) فالأولى : أن يتهيأ المتكلم لنطق الحرف المقبل فيتأثر بشيء من خصائصه يستبق قبل النطق بالحرف من سبيل التهيؤ له ، أو يعكس بعض خصائص الحرف المتأخر على السابق له عند النطق بذلك السابق .

أما الثانية : فالناطق يصطحب بعض صفات الحرف الأول حين النطق بالثاني أو يطرد بعض خصائص الحرف السابق على ما يليه . انظر : الإمالة في القراءات واللهجات العربية ٢٥٥ للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي . دار نهضة مصر ــ القاهرة .

ومشاكلة التهيؤ تدل على نشاط فكري ونطقي معا ، وذلك يتصل بما اتصف به العرب من فصاحة وقوة بيان (السابق ٢٧٢) .

(٢) حين ذكر الباحث أنه استفاد من جهود المحدثين من علماء الصوتيات من أمثال : الدكتور كمال بشر في كتابه « دراسات في علم اللغة » القسم الثاني ٢٦ طبعة ٢ والدكتور عبد العزيز علام في (من التزمين في نطق العربية الفصحى بمصر المعاصرة) وكذلك عن : النبر في نطق العربية الفصحى بالعالم العربي المعاصر . د . عبد الله ربيع محمود .

وهما رسالتا دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ــ جامعة الأزهر ــ وانظر ــ الإعراب ، سمة العربية الفصحى ٦٤ ، ٦٧ د . محمد البنا .

ومن الذين التفتوا إلى (الأداء) ودوره : أبو القاسم السهيلي وشيخه أبو الحسين بن الطراوة ، وكان الأول يردد غير مرة « الحديث عن هيئة المتكلم » ويعنى بها : طريقة الأداء ، تلك التى تدل على معان نحوية وتركيبية تغني عن دوالها من الألفاظ . أو يردد : « لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر » وقد ساق الباحث أمثلة للسهيلي تؤكد هذا الأداء وقيمته .

كما كان لابن جني[1] إشارات في تحليل الأداء تقوم على التثبت والإسراع والتطعم وتمكين الأصوات واخفائها ، وقد ربط الباحث بين مصطلحات ابن جني وبين مصطلحات المحدثين في ذلك مثل : النبر والتزمين ، وهما يمثلان عنصرين من عناصر الأداء إلى جانب لون الصوت وتنغيمه .

ثم يحدد الباحث أخيرا قيمة العلامة الإعرابية بأنها لا تعدو أن تكون مجرد إشارة لمدخل مدينة كبيرة ــ هي الجملة ــ لا ينقذك من أن تضل في دروبها إلا دليل هو (الأداء) . وأن الحركة الإعرابية إذا تجاوزت ركني الإسناد لا قيمة لها في بعض المواطن إلا ما حدثناك عنه من صيانة المبنى ، وأن معتمد المعنى النحوي بعد ذلك ليس هو العلامة الإعرابية بل (الأداء) ، وهو قادر بمعونة ما تحتمله البنية من مواقع على إكسابها معاني نحوية مختلفة .

هذه الفكرة نسج خيوطها وخطط لها الدكتور محمد إبراهيم البنا . ولنا عودة إليها لمناقشتها وتقييمها في بحث قادم إن شاء الله تعالى .

العلامة الإعرابية بين العامل والقرائن النحوية

(٢)

كان الأقدمون من علماء العربية يرون أن كل واحد من الرفع والنصب والجر علم على معنى ، فالرفع علم على الفاعلية والإسناد . . والنصب علم على المفعولية . . والجر علم الإضافة[2] .

(١) الإعراب : سمة العربية الفصحى ٦٧ د . محمد البنا .

(٢) شرح المفصل ٧١/١ فما بعدها .

وملاحظاتنا على رأي القدماء هي :

أولا :

إن المتتبع لنصوص العربية يرى أن المسند إليه في الجملة ليس كونه الكلمة مبتدأ أو فاعلا ، وليس كونها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، وإنما الذي يحدده هو المعنى وحده ، ولهذا يمكن أن تكون الفتحة علامة إعراب ، بل علامة إسناد كالضمة ، وهذا ما لا يراه علماؤنا القدامى .

وانظر النصوص الآتية :

١ ــ قول الله تعالى : ﴿ وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة ﴾[١] .

٢ ــ وقوله جل شأنه : ﴿ قال رب إني دعوت قومي ليلا ونهارا ﴾[٢] .

٣ ــ وقوله عز وجل : ﴿ فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا ﴾[٣]

٤ ــ وقوله تعالى : ﴿ وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ﴾[٤]

فالفتحة في الآية الأولى علامة إسناد في (مثلا) بدليل أن المعنى لا يتم لو حذف (مثلا) شأنها في ذلك مثل قوله تعالى : ﴿ يأيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ﴾ فـ (مثل) في الآية هذه مسند إليه ، وهو مرفوع ، كما أنه مسند إليه في الآية الأولى وهو منصوب . وفي الآية الثانية مناط الإسناد فيها الظرف وهو منصوب كذلك « ليلا ونهارا » وفي الآية الثالثة تجد مركز الدائرة ، والمقصود الحقيقي بالإسناد هو (الحال) خاوية ، وهي منصوبة كذلك ومفاد المعنى استنباط العبرة من خواء البيوت ، لا من كونها موجودة إذ كان الخواء وحده هو دليل إهلاك هؤلاء[٥] . وفي الآية الرابعة وقعت الحال عمدة ، إذ المعنى كما ترى يتوقف عليها ويفسد بحذفها ، ومن هذا ترى أن المعنى هو الذى يحدد المسند إليه من غير نظر إلى الحركة ضمة أو فتحة ، فالحال في الآية الثالثة

(١) النحل/١١٢ .
(٢) نوح/٥ .
(٣) النمل/٥٢ .
(٤) النساء/١٤٢ .
(٥) مجلة المربد ص ١٢٤ سنة ١٩٧٠ م .

يجب ذكرها ، كما يجب ذكرها أيضا في الآية الرابعة إذ لو حذفت لانهدم المعنى ، ولأن ما يحتاج إليه المعنى كان عمدة ، وإلا فلا ، دون تفريق بين مرفوع أو منصوب . فالمفعول وغيره من الفضلات يستوي مع الفاعل وغيره من المرفوعات (العمد) من حيث أن كلا منهما له وظيفته في التركيب ، فلا يغني الفاعل في التركيب عن المفعول ، كما لا يغني العكس ، والمعنى مع تضام المفعول يتغير قبل تضامه ، ولذلك كان عبد القاهر الجرجاني لا يرى أهمية لأحدهما عن الآخر ، لأن لتضام كل منهما غرضا وفائدة ، فلا فرق عنده بين منصوب ومرفوع ، لأن كل ضميمة في التركيب لها قيمتها المحددة بغض النظر عن كونها عمدة أو فضلة[1] . فالرفع ليس علم الإسناد وحده ، بل وجدنا كلمات غير مرفوعة يسند إليها مثل : اسم إن واسم لا ، فإنهما غير مرفوعين مع أنهما مسند إليهما ومتحدث عنهما . كما أن من المرفوعات كلمات لا يسند إليها أو يتحدث عنها كالمنادى ــ فانه مرفوع في بعض أحواله ، وهو غير متحدث عنه ، فنوع الحركة لا قيمة له في الإسناد وسواء كانت موجودة أو غير موجودة . انظر قوله تعالى : ﴿ فأوجس في نفسه خيفة موسى ﴾ فالإسناد لا يتم إلا بتمام الكلمتين (خيفة) و (موسى) إذ المعنى لا يتم إلا بهما ، مع أنه لا حركة ــ على كلمة (موسى) فالاستدلال بالمعنى في تحدد المسند إليه هو الأولى والأبقى[2] .

فالمعنى هو الذي يخصص للألفاظ مكانها في النظام النحوي ، فإذا وجدتَ الإعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك الى أمر ، وذاك يمنعك منه ، فاحتكم إلى الذوق والحس والبصيرة ، وابن جني يدعوك إلى التمسك (بعروة) المعنى وعليك أن تلتمس تصحيح الاعراب[3] ، إذا كان الإعراب مخالفا لتفسير المعنى ، ومما يصور تشاحن الإعراب والمعنى قول النحاة « هذا تفسير معنى لا تفسير اعراب »[4] . وكثيرا ما يقول ابن هشام « وهذا تقدير لأجل الصناعة دون المعنى »[5] .

(١) التضام في النحو العربي ١١٩ رسالة ماجستير بدار العلوم تأليف محمد صلاح الدين .
(٢) المرجع السابق ص ١٢٥
(٣) الخصائص ٢٢٥/٣.
(٤) مغني اللبيب ١٦٧/١ تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، والأشباه والنظائر للسيوطي . ١٧٦/٢ ط حيدر أباد .
(٥) المغني ٢٢٩/١ .

وعبد القاهر الجرجاني سن سنة في الدراسات النحوية تجاوز بها علامات الإعراب إلى ما وراءها من وضع الكلمة في الجملة ، وموضع الكلمة من الجمل فكان نحوه نحوا من معاني البلاغة . وإذا كان صاحب الإعراب يعتمد على عقله ، فإن صاحب المعاني يعتمد على ذوقه وكشفه ، وهذا أبو علي الفارسي النحوي قد كان كثيرا ما يتردد في التوجيه النحوي بين الإعراب والمعنى أو بين النحو والذوق ، وكان يقول (قسمة الأعشى) يريد بيته المشهور :

فقال ثكل وغدر أنت بينهما   فاختر وما فيهما حظ لمختار[1]

والفرق بينهما أن تقدير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية ، وتقدير المعنى لا تضره مخالفة ذلك . والنحوي الذي يرى وجها من الإعراب بعيدا عن المعنى هو نحوي لم يتمثل غايته ، ولم يعرف صناعته ، إذ المعاني هي المقاييس الحقيقية التي تقاس بها الأشياء ، وشهادة المعنى دائما أصدق من شهادة الحس .

والنحاة المتأخرون كانوا يفرقون بين العمد والفضلات ، فالعمد ركن الإسناد ، وما عداها تبع لها ، ولا بد من وجودها في الجملة لتؤدي معنى تاما ، فإذا لم يوجد العمدة وجب تقديره ، أما الفضلات فاسمها يدل على قلة خطرها في المعاني والأغراض ، يؤكد ذلك قول ابن يعيش :

اعلم أنه قدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها ، والتي لا تخلو منها ، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها[2] .

فابن يعيش وغيره من النحاة المتأخرين يفرقون بين المرفوعات والمنسوبات ، والعمد والفضلات ، أما في أول عهد النحو ونشأته فلم تكن التفرقة واضحة ، ودليلنا على ذلك أن سيبويه كان يسمى النائب عن الفاعل بالمفعول ، والمبتدأ والخبر في باب (ظن) بالمفعولين ، ويطلق لفظ الخبر على الحال[3] .

كما أن المفعول به في صيغة التعجب عمدة إذ حذفه يخل بسلامة التركيب ،

(١) انظر كتابنا « نحو القلوب الصغير » ٢٠٤ ط تونس .
(٢) شرح المفصل ١/٧٤ .
(٣) الكتاب ١/١٤ ، ١٨ ، ١٩ .

وعلماء البلاغة يرون أن متطلبات الموقف اللغوي هي التي تحكم على ما يسمى عمدة أو فضلة ، فإذا اقتضت ظروف القول أن يذكر المفعول فلا بد من ذكره ، وإلا صار الكلام خلوا من الفائدة . والمهم عندهم المعنى والإفادة سواء حصلت بوجود ركني الإسناد (الفعل والفاعل ، المبتدأ والخبر أم بأحدهما) أم بإحدي المكملات دون وجود أحد طرفي الإسناد ، فقد جاءت الإفادة بالمصدر وحده دون إسناد شيء آخر إليه ، وأغنى عن الفعل وفاعله في قولك : شكرا وحمدا[1] . كما أن بعض الجمل يتكون من كلمة واحدة ، تؤدي معنى كاملا كقولنا : لا ، صه ، واأسفاه ، فقد أفادت دون حاجة إلى تقدير ركن أو إسناد ، كما أن الواقع اللغوي يومىء إلى الفائدة بالنطق ببعض الصيغ : كالحال وحده أو التمييز كذلك دون وجود المسند والمسند اليه .

وترتب على فهم النحاة أن اعتبروا الفاعل من حيث كونه ركنا في الإسناد أقوى أصالة من المبتدأ والخبر ، لأنهما يجوز حذفهما ، أما الفاعل فلا يجوز حذفه لأنه أصل (العمد وأشرفها) .

والقول بالقوة والضعف ، والشرف والخسة ليس من منهج النحو في شيء ، وحسبنا أن تعبر اللغة العربية عن الفاعل بالاسم المرفوع وترك ما وراء ذلك من الأوهام والظنون .

ثانيـــا :

إذا كان النحاة ، يرون أن الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، فإننا نرى أن هذه العلامات الثلاثة غير كافية للتعرف على وظيفة الكلمة في الجملة ، وكان على النحاة إيجاد علامة رابعة لمعنى المشاركة والمطاوعة . وبيان ذلك :

إذا قلت : نازع خالد عليا ــ فكل منهما فاعل ومفعول به في وقت واحد ، فإذا رفعت (خالد) لأنه فاعل ، فلماذا لم تنصبه ، لأنه مفعول به في الوقت نفسه ؟

وإذا نصبت (عليًا) ، لأنه مفعول به ، فلماذا لم ترفعه ، لأنه فاعل في الوقت نفسه ؟

(١) التضام في النحو العربي ٢٧٩ ، ٢٨٢ .

وإذا قلت : تنازع خالد وعلي ــ فرفعتهما ، لأنهما فاعلان ، فلماذا لم تنصبهما ، لأنهما مفعولان في الوقت نفسه ؟ تلك هي المشاركة .

أما المطاوعة فكقولك : شعبت الزجاج فانشعب الزجاج ، وقدت الجواد فانقاد الجواد ، فهنا فعلان : الأول ــ قدت وهو المتعدي ، وفاعله المتكلم ، وأثره القيادة ، والثاني ــ انقاد وفاعله الجواد ، وقد حصل له أثر القيادة وهو الانقياد .

وكل من الزجاج والجواد فاعل ومفعول في وقت واحد ، فإن رفعناهما ، لأنهما فاعلان ، فلماذا لم ننصبهما ، لأنهما مفعولان ؟ وفي كتب التراث أمثلة صالحة لهذا :

١ ــ يقول الشاعر يصف أفعى :

قد سالم الحيّاتُ منه القدمَا الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجعما[١]

برفع الحيّات ونصب الأفعوان ، ورواية أخرى بنصب الحيات والقدم معا ، لأن كل واحد منهما مفعول بالآخر ، فالحياة مسالَمة ، كما أن القدم مسالِمة ، فكل منهما صالح للفاعلية والمفعولية ، والذي يصحح لك هذا المعنى قوله (سالم) ، لأن (سالم) لا يصح إلا من اثنين على سبيل المقابلة ، فكأن الحيات ــ وإن كانت مسالمة أن تداس فكذلك القدم من أن تؤذي ، فعلى هذا يتوجه نصب الحيات ، وما بعدها نصب على البدل ، ولو رفع الحيات بفعلها ، ونصب الأفعوان ، باضمار فعل كان جائزا[٢] .

٢ ــ وقول أوس بن حجر[٣] :

تُواهق رجلاها يداها ورأسُه لها قتب خلف الحقيبة رادفُ

(١) يصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما فالحيات لا تؤثر فيهما . والشجاع ضرب من الحيات . والشجعم : الطويل . وانظر خزانة الأدب ٥٦٩/٤ . ط بولاق .

(٢) سيبويه ١٤٥/١ بولاق ، ٢٨*/١ تحقيق عبد السلام هارون . والخصائص ٤٣٠/٢ ، ضرائر الشعر ١٠٧ تحقيق د . محمد زغلول سلام ، د . محمد مصطفى هدارة . ط منشأة المعارف بالاسكندرية ، ٨٠ ط تونس تحقيق : المنجي الكعبي . والإفصاح للفارقي ٣٣٨ تحقيق سعيد الأفغاني : نشرة : بنغازي ، وشرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام ص ٨٢ ط أولى سنة ١٣١٧ هـ .

(٣) في وصف حمار وحش يجري وراء أتان ، فرجلاها أي مؤخرتا قوائمها توافقان يدي هذا الحمار الذي يضع رأسه خلفها في سيره ، فرأسه كأنه قتب لها خلف حقيبتها : أي عجزها .

فجعل كل واحد يفعل بصاحبه ، لأن اليدين مواهِقتان ، كما أنهما مواهَقتان ، وباب المفاعلة يكون من اثنين ، كل واحد منهما يفعل بصاحبه وهو كقولك : قاتل زيد عمرو ، لأن كل واحد في المعنى فاعل بصاحبه ، وفي شرح أبيات سيبويه للنحاس[١] : رفع الرجلين واليدين ، لأن كلا منهما قد واهق[٢] الآخر ، فهما الفاعلان ، ولولا ذلك لنصبهما جميعا .

ولهذا كان على النحاة وضع علامة إعرابية لتلك الحالة الجديدة التي تخلّط فيها الإعراب وماع واضطرب ، إذ الأصل في الإعراب أن يلزم مهيعا واحدا ، والدليل على هذا التخليط أن الشاهدين السابقين وغيرهما نراها حينا في كتب الضرورة ، وحينا يجيزونها ، وأن من « كلام العرب نصب الفاعل ورفع المفعول ، وعكس ذلك ، أو نصب الفاعل والمفعول معا ، أو رفعهما معا ، وكل ذلك إذا أمن اللبس »[٣] ، وقد سمي السيرافي هذا : « تغيير الإعراب عن وجهه »[٤]

ثالثـــا :

إن فهم القدماء من أن الرفع علم على الفاعلية ، والنصب علم على المفعولية ، والجر علم الإضافة ، فهو وإن فهم على علاته كان مشتملا في طيه على ما ينقضه ، ذلك أن الضمة إن دلت على الإسناد فإنها علامة على عدد من الأبواب كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن ، ولكل من هذه الأبواب معنى وظيفي يختلف عن معاني الأبواب الأخرى ، ولو كانت الضمة وحيدة في الدلالة على أحد هذه الأبواب لما صح لها أن تدل في نفس الوقتعلى الأبواب الأخرى ؛ لأن العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معنى واحد ، ومثل هذا الكلام يقال عن الكسرة والفتحة .

ومن هنا كان لا بد أن يكون للعلامة الإعرابية ضمائم أخرى تتعاون معها على

(١) ص ١٣١ ط : حلب ١٩٧٤ .

(٢) التواهق : الموافقة في السير والتباري فيه .

(٣) شرح قصيدة بانت سعاد ٨٢ .

(٤) شرح السيرافي على سيبويه (باب تغيير الإعراب عن وجهه) ج ١ رقم ٥٢٨ بالتيمورية (نحو) .

تحديد معنى الباب النحوي الخاص ، ومن هذه الضمائم : الرتبة ، والأداة ، والبنية الصرفية والمعنى العام والتطابق[1] .

وهذا الرأى ينفي نظرية العمل والعامل في النحو ، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينهما على صورة أوفى وأفضل ، والخلاصة أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو ، وفهمه بدقة يقضي على نظرية العوامل[2] .

فالقرائن عند صاحب هذا الرأي وهو الدكتور تمام تغني عن العوامل ، بل وتنفي ما قالوه عن قوة بعض العوامل وضعفها ، كما تنفي التعليل والتأويل ، الأمر الذي جعل مسائل النحو تتشعب وتزدحم وتتناقض ، وليس هناك مجال لمثل هذا في حدود مبدأ تضافر القرائن التي قال بها النحاة ، ثم إن العوامل لا توضح إلا قرينة واحدة فقط وهي قرينة العلامة الإعرابية ، فكانت الحركات قاصرة عن تفسير المعاني النحوية ، والعلاقات السياقية ، فهناك الإعراب بالحذف والإعراب المقدر للتعذر والثقل ،والمحل الإعرابي للجمل ، وجميع هذا لا تظهر عليه الحركات الإعرابية الظاهرة ، ويرى الدكتور تمام أن النحاة أعطوا العلامة الإعرابية اهتماما فوق ما تستحق ، فبنوا نحوهم كله عليها ، وهو عمل يتسم بالمبالغة لأننا إذا بنينا النحو عليها فقد اهتممنا بدور أحد الممثلين على المسرح دون بقية الأدوار .

ويرى الدكتور تمام أن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين (قرائن التعليق) ولا تعطي العلامة الاعرابية أكثر مما تستحق ، والقرائن جميعها مسئولة عن أمن اللبس[3] ، وعن وضوح المعنى ، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما ، وإنما تتضافر كلها لتدل على المعنى النحوي[4] .

فالعلامة الإعرابية تكشف عن المعنى النحوي في حدود كونها قرينة واحدة تعمل

(١) حوليات دار العلوم ١٩٦٩ (أمن اللبس) للدكتور تمام حسان .

(٢) اللغة العربية ١٨٩ د . تمام .

(٣) أمن اللبس في العربية محذور ، ومن ثم وضع له ما يزيله . الأشباه والنظائر ٣٠٠/١ ط حيدر آباد .

(٤) اللغة العربية ٢٣٢ .

مع القرائن الأخرى الكثيرة ، وهدف القرائن جميعها كشف اللبس عن المعنى ، فمبدأ تضافر القرائن يفسر التعليق النحوي كله ، على حين لا يفسر العامل النحوي منه إلا قرينة واحدة هي العلامة الاعرابية .

والحق الذي نميل إليه أن العامل والإعراب هما المحور الذي تدور حوله نظرية النحاة العرب ، وأن الإعراب أثر يجلبه العامل ، وكان هذا مجالا خصبا للتخمين والتأويل والتخيل ، وكان هذا أيضا من أسباب نقد العلماء لنظرية العامل ، إلا أن النقاد تخبطوا كما تخبط النحاة ، فقد رفض النقاد (العامل) النحوي ، وأقاموا مكانه عاملا آخر هو (المتكلم)[١] ، واللغة ليست ملكا للفرد وانما هي ملك للمجتمع .

ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن أبا الحسين بن الطراوة ت ٤٣٨ ـ ٥٢٨ هـ أضاف عاملا جديدا أطلق عليه (القصد) ، وقد نبع اعتداده بهذا العامل من أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يقصد إلى ذكرها خاصة من غير حاجة الى الأخبار عنها ، أو تسليط عامل لفظي عليها ، وقد تمثل لنا هذا في الأمثلة الآتية :

١ ـ سبحان الله ـ وجب النصب ، لأنه وقع القصد إلى ذكره مجردا عن الزمان أو الأحوال .

٢ ـ اياك ، ويلٍ ، زيد ، ويْح زيد : وجب النصب لأنه مقصود إليه بالذكر .

٣ ـ ليلى وصلت ، ومحمدا اتبعت

٤ ـ زيدا أكرمته .

٥ ـ يا رجلا

فالمفعول المقدم ، وباب الاشتغال والنداء منصوبة بالقصد اليه ، ولا علاقة له بالعوامل بعده .

وأساس هذا العامل أن المعمول لا يتقدم على عامله ، فما عده النحاة مفعولا به مقدما أو منصوبا على الاشتغال هو عند ابن الطراوة منصوب (بالقصد الى ذكره) .

ويرى الدكتور محمد البنا أنه مما يقوي هذا الرأي أنه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول « انما قدم فلغرض نحو : الاهتمام أو التخصيص ـ وليس بين الاهتمام وبين (القصد اليه) فرق ، بل يكاد يكون كل منهما عين الآخر »[٢] .

---

(١) انظر الخصائص ١٠٩/١ .

(٢) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٧٤ فما بعدها . تأليف الدكتور محمد إبراهيم البنا . ط دار الاعتصام .

من الجانب القرآني لتطبيق منهج القرائن النحوية

(٣)

وهذه نصوص تطبيقية أهملت فيها العلامة الإعرابية اعتمادا على غيرها من القرائن . وقد اخترت هذه النصوص من القرآن الكريم وقراءاته ، ويمكنك أن تجد نصوصا كثيرة من الشعر والنثر على السواء .

١ ـ ﴿ قالوا : إن هذان لساحران ﴾[١] بتشديد (إن) وهي قراءة سبعية قرأ بها نافع وابن عامر وأبو بكر وغيرهم[٢] ، فقد تضافرت قرائن : البنية والتضام والرتبة فأمن اللبس ، فأهدرت القرينة اللفظية وهي العلامة الإعرابية ولم يعد لها من الأهمية ما يحتم الاحتفاظ بها ، لتكون هناك مناسبة صوتية في « هذان . ساحران . يريدان » والقرآن يحرص عليها ، لأنها مطلب من مطالب الأسلوب الأدبي ، كما استعان القرآن بها على تأكيد المعنى بوفاء الإيقاع وكماله الموسيقى الذي تحقق بصوت المد (آ) في (هذان) ولا يتحقق بالحيف عليه وانتقاصه بالصوت (أيْ) في : إن هذين .

والنظرة الموسيقية تؤكد تأثر الصيغة بجرس الحروف وتناسب الأصوات ، ولا تأبه لمخالفتها قواعد النحاة الذين يعنيهم الشكل والقالب دون ما وراء ذلك من : لطائف ، وإشارات ، وأحاسيس ، وأسرار .

هذا ، وقد استغل النحاة في تخريج الآية الكريمة مذاهب لم تخل من التعسف والتكلف منها :

(أ) إنها لغة بلحارث بن كعب وغيرهم .

(ب) إن : بمعنى (نعم) .

(جـ) أصلها : إنه هذان لهما ساحران .

(د) أنه لما ثني (هذان) اجتمع ألفان : ألف هذا ، وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين ، فمن قدر المحذوفة ألف هذا ، والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء ، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها .

(١) طه ٦٣ .

(٢) الاتحاف ٣٠٤ .

(هـ) أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو (هذا) ــ جعل كذلك في التثنية ، ليكون المثنى كالمفرد ، لأنه فرع عليه[1] .

وقريب من هذا كله ما قاله ابن كيسان عندما سئل عنها فقال : نجعلها مبنية فقال له إسماعيل القاضي : فما علة بنائها ؟ قال ابن كيسان : لأن المفرد منها « هذا » وهو مبني ، والجمع ــ هؤلاء ــ وهو مبني فتحمل التثنية على الوجهين[2] .

(و) وبعضهم يرى أن الأصل في اسم إن ــ الرفع ، وأن وقوعه في القرآن والحديث والشعر ، وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج[3] أنه وصف القراءة بأنها جاءت على الأصل الذي ينبغي أن يكون[4]

(ز) واخيرا يدفعون هذه القراءة ويرفضونها حين أخذوا بشبه حول كتابة المصحف واتخذوا ذلك دليلا على وقوع اللحن في القرآن مستدلين برواية سعيد بن جبير من أنه قال : في القرآن أربعة أحرف لحن : والصائبون ، والمقيمين ، فأصَّدَّق وأكن من الصالحين ، إن هذان لساحران .

وما روي من أنه لما فرغ من كتابة المصحف أتى به عثمان ونظر فيه فقال : أحسنتم وأجملتم ! ، أرى فيه شيئا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها[5] وهذه شبه مردودة .

ومما يؤكد رفض النحاة لهذه القراءة أنهم يعدلون الشواهد الشعرية ويتلعبون برواياتها ، لأنها أشبهت وناظرت الآية السابقة في إيقاعها النغمي ، واعتقدوا أنهم

---

(١) انظر : شذور الذهب ٧٤/١ ، وحاشية الشيخ عبادة ، والحجة لابن خالويه : ٢١٧ ، بيروت ، والمواهب الفتحية ٨٢/٢ ، والكشف ١٠٠/٢ مكي ابن أبي طالب القيسي . ط دمشق ، تحقيق د. محيي الدين رمضان

(٢) (ابن كيسان النحوي ١٥٢ د . محمد البنا . دار الاعتصام) .

(٣) ٩٣٣/٣ .

(٤) انظر إحياء النحو ٦٤ ابراهيم مصطفى .

(٥) المقنع للداني ١١٨ ، ومعاني الفراء ١٥٦/١ .

بهذا قد أراحوا أنفسهم ، مع أن الروايات المخالفة من حقها أن تعيش وأن تروى[1] .

٢ ــ ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا ﴾ بضم التاء ، وهي قراءة أبي جعفر اتباعا لحركة الجيم[1] .

فقد تضافرت القرائن وأمن اللبس فأهدرت العلامة الإعرابية واستهلك الإعراب بحركة الإتباع ، والنحاة يرمون هذا الإتباع بالضعف[2] ، على الرغم من أنه يحقق نسقا صوتيا ، ومن أجله ترخص في العلامة الإعرابية .

٣ ــ ﴿ فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ﴾[3] بنصب اسم الجلالة مع أنه الفاعل ، وترخص في العلامة الإعرابية لأمن اللبس ، وفهم المعنى ، يؤكد ذلك قول ابن مالك :

ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل رووا فلا تقس

٤ ــ ﴿ وأما الغلام فكان أبواه مؤمنان ﴾ وهي قراءة أبي سعيد الخدري[4] برفع (مؤمنان) فقد تضافرت قرائن : البنية والرتبة والتضام ، فأمن اللبس وأهدرت العلامة الإعرابية ، لتحقق نسقا صوتيا بين الاسم والخبر .

٥ ــ ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ﴾ حيث رفع الصابئون ، فقد تضافر من القرائن : التبعية ، والأداة وهي (واو العطف). فأمن اللبس وترخص في العلامة الإعرابية .

٦ ــ ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ ــ بنصب آدم ، ورفع كلمات ، فقد تضافرت قرينة الإسناد والتعديه بين : تلقّى وكلمات . فأمن اللبس وترخص في العلامة الإعرابية .

---

(١) انظر هذه الشواهد في سيبويه : ٢٨٧/١ ط هارون ، اللسان ٢٣٩/١٥ ، والشعر والشعراء ١٣٢/١ تحقيق شاكر ، مقدمتان في علوم القرآن : كتاب المباني ٢٧٧ ، وابن يعيش ١٢٨/٣ ، والقرطين لابن مطرف ١٠/٢ ، والهمع ٤٠/١ ، والدرر اللوامع ١٤/١ .

(٢) البحر المحيط ١٥٢/١ .

(٣) انظر الكشاف : البقرة آية ٣٤ .

(٤) وهي قراءة يزيد بن القعقاع : المحتسب ١٨٨/١ .

(٥) المحتسب ٣٣/٢ .

٧ ــ ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ﴾ برفع إبراهيم ونصب ربّه . فقد تضافرت قرينة الإسناد والتعدية ، فأمن اللبس وأهدرت العلامة الإعرابية .

٨ ــ ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ برفع الله ونصب العلماء . فقد تضافرت قرينة الإسناد والتعدية وأمن اللبس ، فأهدرت العلامة الإعرابية ، كما حدث الترخص في الظاهرة الإعرابية في ظواهر : الإدغام ، وإسكان آخر المعرب المتحرك ، وحذف نون الرفع من المضارع المرفوع ، وعدم جزم الفعل في موضع الجزم ، وجزم المضارع في غير مواضع الجزم ، وغيرها[1] .

وستجد أمثلة كثيرة لا حصر لها من الأحاديث الشريفة[2] والأمثال والشعر العربي ، وجميع ما وسمه النحاة بالشذوذ ، والضرورة ، والندور ، والضعف . والقلة

(١) انظر مقالاتي بمجلة المجمع الأجزاء : ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) انظر إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري ت ٦١٦ هـ بتحقيق عبد الإله نبهان ط دمشق ١٩٧٧ م . والعكبري يميل إلى القياس النحوي ، ويخرج الروايات المخالفة للقواعد بعدة طرق منها :

أولا : اللجوء إلى التأويل لكي يوافق الحديث القاعدة النحوية (انظر : إعراب الحديث ص ٧ ، ٩ ، ١٠) .

ثانيا : أو يفترض رواية أخرى للحديث تخدم القاعدة النحوية (ص ١١) .

ثالثا : أو يخرج الرواية المخالفة للقاعدة النحوية بعدة أوجه (ص ٢٣ ، ٤٨) .

رابعا : وقد يصف رواية بالخطأ (ص ١١١ ، ١١٣ ، ١٣٦) .

وانظر كتاب : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . ط دار العروبة . لترى فيه علاقة الحديث النبوى بالقواعد النحوية والمخالفة بينهما . انظر (ص ١٧/٤١/٩٧ فما بعدها ، ١٣٣ فما بعدها ، ١٧٨ ، ١٨١) .

وانظر في مغني اللبيب ٣٥/١ ط مصطفى محمد ، قول الرسول « إن قعر جهنم سبعين خريفا » لترى التأويل والتخريج .

وفي المصادر الحديثية السابقة نجد :

١ ــ تغيير الإعراب عن وجهه .　　٢ ــ وضياع الحركة الإعرابية .

٣ ــ روايتان مختلفتان واحدة تثبت قاعدة على حين تنفيها الأخرى .

٤ ــ تعدد وجوه الإعراب .

واللحن ، والخطأ ، وما لا يقاس عليه ، كل ذلك يمكن أن يفسر بالترخص في قرينة ما ، وإغناء غيرها عنها ، إلا أن النحاة وجدوا فيه مجالا خصبا للتأويل ، والتقدير ، والحذف[1] ، وكما ترخص في العلامة الإعرابية عند أمن اللبس يمكن أن يترخص في غيرها من القرائن : ومن ذلك : قرائن الرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة[2] .

رابـــعا :

أما رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى من أن الرفع علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة والفتحة علم لما ليس بإسناد ولا إضافة فهي ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء فملاحظاتنا عليه :

١ ــ اذا كان للضمة عمل ، والكسرة كذلك ، وكل منهما يشير إلى معنى ويرمي إلى هدف ، فلماذا سارت الفتحة في طريق مخالف عن أختيها ، حيث لم تجد لها معنى ولا هدفا ، إن الواقع والتفكير لا يقر ذلك ، ورأي أستاذنا إبراهيم مصطفى متأثر إلى حد ما برأي قطرب حيث سلبها الأخير دلالتها اللغوية ، وجردها وحرمها من المعنى ، وهي فكرة معيارية ، كما وقع فيما عابه على النحاة القدماء حيث أول اسم (إن) المنصوب ورأى أن حقه الرفع ، ويرى أن النحاة أخطأوا فهم هذا الباب فوقع في التأويل الذي عابهم من أجله ، ولأحكامه وفروضه كان عرضة لسهام الناقدين وفي مقدمتهم صاحب كتاب « النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة »[3] .

٢ ــ افترض كذلك أن الفتحة أخف من الحركات كلها ومن السكون أيضا ، وأرى أن السكون أخف من الحركة ، ذلك أن الفتحة شروع في ألف ، والضمة شروع في واو ، والكسرة شروع في ياء . أما السكون فليس شروعا في حرف آخر ، فالحرف إذا نطقنا به محركا فقد نطقنا بحرف وشرعنا في آخر ، وإذا نطقنا به ساكنا لم ننطق إلا بذلك الحرف ، إذن فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والحرف الساكن

(١) انظر المحتسب ٣٣/٢ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٥ فما بعدها .

(٣) ومؤلفه الشيخ محمد عرفة من كبار علماء الأزهر ط السعادة ــ مصر .

حرف فقط ، والحرف وبعض حرف أثقل من الحرف وحده ، إذن فالسكون أخف من الحركة ولو كانت الحركة فتحة .

ويظهر أن أستاذنا إبراهيم مصطفى تأثر بمنهج القدماء في ذلك وعلى رأسهم سيبويه حيث يقول : وأما ما توالت فيه الفتحتان ، فإنهم لا يسكنون منه ، فلا يقولون في جمل (بفتح الجيم) جمل (بسكونها)[1]

وأرى أن سيبويه والسيرافي قد جانبهما الصواب ، فقد خفف المفتوح بعض القراء[2] ، والقراء أعدل وأقوم ، فالسكون أخف من الفتح ، لأن السكون يختصر المقاطع فيوفر المجهود ، وبذلك وردت قراءة أبي السمال وأبي المتوكل وأبي الجوزاء (الجمل) بفتح الجيم وإسكان الميم وذلك في قوله تعالى : ﴿ حتى يلج الجمل ﴾[3] .

تقويم لفكرتي (العامل وتضافر القرائن)

(٤)

(١) جعل النحاة العلامة الإعرابية نظرية كاملة سموها (العامل) ، والعامل يفسر العلامات الإعرابية ، والعامل عند القدماء إما مؤثر حقيقة وهذا هو المشهور في كتب النحو ، وإما أنه علامة وأمارة فحسب ، ويرى فريق اخر أن ما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له مطلقا ، والعامل الحقيقي هو المتكلم ، وهذا رأي ابن جني[4] ، ويرى نفر أن العامل ليس اللفظ ولا المتكلم وانما هو الله ، ويرى الشيخ محمد عرفة أن العوامل ليست هي التي رفعت ونصبت وجرت ، وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات ، وهذا الإيجاب أثر لها لا يتخلف عنها[5] ، وهو تفسير لا يخلو من الافتراض .

---

(١) شرح السيرافي على سيبويه ٤١٦/٥ مخطوط بالتيمورية ، والكتاب ٢٥٨/٢ ، ٢٨١ .
(٢) المحتسب ٣٠٧/١ .
(٣) الأعراف ٤٠ .
(٤) الخصائص ١٠٩/١ فما بعدها .
(٥) النحو والنحاة ٨٣ .

وكما اختلف النحاة في العامل اختلفوا كذلك في العمل نفسه :

(أ) أنه الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

(ب) أن مقتضى العامل ـــ هو نفس الاختلاف ، وهو معنى عقلي ، لأنه ليس هذه الحركات والحروف بل الاختلاف نفسه .

(جـ) أن مقتضى العامل ـــ هو توارد المعاني المختلفة من فاعلية ومفعولية وإضافة وإذا كان النحاة يرون في العوامل ألفاظا مؤثرة فإنهم يرون في المعمولات ألفاظا متأثرة . فإذا رأوا في اللغة معمولات بلا عوامل ـــ اضطروا إلى الاعتراف بوجود عوامل خفية لها تأثير ظاهر ، أو رأوا عوامل بلا معمولات ، اضطروا إلى القول بالحذف ، أو التقدير ليسلم لهم ما فهموه من معنى العامل والعمل ، ومن هنا اضطر المنهج النحوي إلى : الحمل أو القياس أو التقدير(١) .

فقد قاسوا الفعل على الفعل ، وعلى الاسم وعلى الحرف . وقاسوا الحرف على الحرف وعلى الفعل وعلى الاسم .

ثم تظهر قضية الأصالة والفرعية مرتبطة بالعمل . فالأفعال أصل في العمل ، وكذلك الحروف المختصة لها أصالة في العمل(٢) ، وترتب على هذا أن الحرف غير المختص لا يعمل . وأن الحرف المختص يعمل . ولكن قاعدتهم تلك وهم أصحابها ، لم تسلم لهم عندما أرادوا تطبيقها في جزئيات النحو(٣) .

كما أسرفوا على أنفسهم حين حكموا النظر العقلي في خلافاتهم حول أمور العامل مثل :

١ ـــ اختلافهم حول العامل في المستثنى (الإنصاف المسألة ٣٤) .

٢ ـــ اختلافهم في عامل النصب في المفعول به (الهمع باب المفعول به) .

٣ ـــ اختلافهم في رافع الفعل المضارع (الهمع ١/١٦٥ ، شرح المفصل ١٢/٧ ، الإنصاف المسألة ٧٤) .

---

(١) الحذف والتقدير ١٤٠ رسالة ماجستير مخطوطة للدكتور علي أبو المكارم بمكتبة دار العلوم .

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٦٢ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٦٣ ط حيدر آباد . كما أن النحاة وضعوا للعامل والمعمول والعمل شروطا وأوصافا ، ولكنهم لم يسيروا وفقها . انظر ابن يعيش ١/٨٤ ، الإنصاف : المسألة ٨٣ ، ٧٨ .

٤ ــ اختلافهم حول رافع المبتدأ والخبر . . الخ .
٥ ــ ما يترتب على العمل من قوة العامل الأصلي وضعف العامل الفرعي .

والنحاة في كل هذا يرتكزون على النظر العقلي في إصدار أحكامهم ، وبعدهم عن الواقع اللغوي . وهذه القضية أسرف فيها علماء النحو دون اعتبار للنص اللغوي ، وما يحمل من دلالات .

(٢) كما أن ظاهرة الحذف والتقدير ارتبطت في النحو بنظرية العامل أيضا ، وقد حذف من الكلام العربي أكثر من جملة ، أو جملة أو بعض أجزاء الجملة ، وتحت هذه الكليات التي حدث فيها الحذف آلاف من الجزئيات حتى أنك لا تجد بابا من أبواب النحو يخلو من ظاهرة الحذف والتقدير والتأويل ، على أن أكثر صور الحذف إنما كان هدف النحاة منه تصحيح قواعدهم في نظرية العامل ، ولهذا اختلفوا في تحديد المحذوف ونوعه ومركزه . فقد أكثروا من التقدير والحذف والتأويل :

(أ) في قوله تعالى : ﴿ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي ﴾[١] .

فيرى سيبويه إعراب أنتم فاعلا لفعل محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفعل : تملكون ، انفصل الضمير .

أما الكوفيون : فيعربونها مبتدأ ويعربها غيرهم فاعلا بالفعل الموجود بعده ، وآراء أخرى يضيق المقام عنها ، لكن الزمخشري ذا الحس اللغوي المرهف يرى أن (أنتم) فيه دلالة على الاختصاص ، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ[٢] ، وكأنه يشير من طرف خفي إلى الإعراض عن الخلافات الإعرابية المتكلفة السابقة .

(ب) قالوا بحذف العامل في التحذير والإغراء ، والمنصوب على الاختصاص ، والحقيقة لا حذف ، ولا تقدير ، فإذا قلت : نحن المصريين عبرنا القنال.بالنصب . فمعناه تخصيص المصريين بالعبور ، في مقابل : نحن المصريون عبرنا القنال . بالرفع حيث لا تخصيص ، فلما اختلف المعنى كان النصب على المخالفة ــ وهذا رأي الكوفيين ، ثم إن أمثال تلك الأساليب لا يضرها مخالفة قواعد النحاة من العمل

(١) الإسراء آية ١٠٠ .
(٢) الكشاف ٥٤٣/٢ الاستقامة ــ ط الثانية .

والعامل والحذف والتقدير ، لأن لها طريقا خاصا عبّرت عنه لغة العاطفة والانفعال .

على أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن العربي ما كان يحذف إلا إذا كان الحذف أبين لمراده وأنطق بحجته من الذكر ، فالذي يحذف يكون أنطق ما يكون إذا لم ينطق ، وأتمّ ما يكون بيانا إإذا لم يبن[1] . والنحاة عندما حذفوا أو قدّروا كانوا على أصول مقررة فقاسوا النظير على النظير ، واستدلوا بالحاضر على الغائب ، ورأوا المحذوف في المذكور ، تهديهم ملاحظة بارعة[2] .

ثم هو لون من ألوان التعبير ، وخصيصة من خصائص العربية ، فحين تقرأ قوله تعالى : ﴿ وآتينا ثمود الناقة مبصرة ﴾[3] تفهم للنظرة الأولى أن : مبصرة بمعنى ذات بصر ، وأن نجعلها حالا من الناقة ، لكن الفهم السديد حين ينظر في الآية يجدها : ﴿ وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون ، وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها ﴾ فالمذهب القويم : أن تكون مبصرة صفة لموصوف محذوف تقديره : آية ، إذ الكلام في الآيات لا في النوق ، فالناقة حين ذكرت هنا ـــ ذكرت لأنها آية لا لأنها ناقة وكفى[4] .

على أن النحاة عندما حذفوا أو قدّروا فهم متفقون مع أحدث النظريات المعاصرة يتفق مع فكرتهم في أن النحو ينبغي أن يربط (البنية العميقة ببنية السطح) والبنية العميقة تمثل العملية العقلية في اللغة[5] .

والنظرة السديدة التي أميل إليها أن الحذف لا يكون إلا حيث يتطلبه المعنى ، على أن يكون بقدر ، كما يجب أن يراعى الموقف والظروف المحيطة به ، وملاحظة الواقع اللغوي فلا أقِرُّ الحذف الذي قال به النحاة في قولهم :

(أ) كلّ رجل وضيعته ، لأن الواو بمعنى : مع .

---

(١) دلائل الإعجاز ١٠٦ عبد القاهر ط المنار .
(٢) من قضايا اللغة والنحو ٩٢ للأستاذ علي النجدي .
(٣) الإسراء ٥٩ .
(٤) نحو القرآن ١٣٠ مقال منشور بمجلة المجمع للأستاذ علي النجدي ج ٣٤ .
(٥) النحو العربي ١٥١ د . عبده الراجحي .

(ب) لعمرك لأفعلن. وأرى أن جملة لأفعلن هي الخبر ، كما أنها أغنت عن جواب القسم .

(جـ) كما حذفوا الخبر في قوله تعالى : ﴿ أكلها دائم وظلها ﴾ وأرى أنه لا داعي لهذا الحذف ، لأنه مفهوم ، وادّعاء الحذف ــ كما رآه النحاة فيما سبق ــ متكلف ، لأنه حذف صناعي .

(٣) إن قضايا العامل وما يتصل به تدل على البراعة العقلية والذهنية[١] ، لأن العقل منشئوها حيث غذاه المنطق لا اللغة ولا النص ، فهي معايير فرضها النحاة مستمدة من النظر العقلي ، والقوانين والقواعد ، لكن اللغة مسلك اجتماعي ، وكثيرا ما يتعارض مسلك اللغة مع هذه العقلية المعيارية . على أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن الجانب العقلي في النحو هو الأهم لكي نصل منه إلى (البنية العميقة) وهي التي تعبر عن المعنى وقد ربط (تشومسكي) Chomsky صاحب هذه النظرية بنظرته إلى التركيب الإنساني وأصوله العميقة ، قال ذلك حين نادى بنظرية عامة للغة تصدر عن اتجاه عقلي ، حيث يرى أن السطح يعكس ما يجري في العمق من عمليات تختفي وراء الوعي ، والحركات العقلية في الفكر الإنساني تؤكد قيمة اللغة في الحياة ، وأن تناولها ينبغي أن يراعي هذه القيمة وأن اعتبار اللغة عملا للعقل يعني أن للغة جانبين :

أولهما : داخلي . والثاني : خارجي . وكل جملة يجب أن تدرس من الجانبين لا سيما ما يتصل بالفكر أو العقل ، وعلى هذا فالنقد الذي وجهه (الوصفيون) إلى النحو التقليدي ، وهو الذي وجه بعد ذلك إلى النحو العربي ــ ليس مقبولا الآن ، لأن المدرسة الوصفية ترفض ما وراء المادة وتهتم بالواقع اللغوي ، والمدرسة (التحويلية الأمريكية) تؤكد وجهة نظر أسلافنا من النحاة العرب ، وضرورة العودة إلى جهودهم ، حين اهتموا بقضية (المعنى) باعتبار اللغة المنطوقة على (السطح) صورة تعكس « عملية عقلية » عميقة ، لا مناص من فهمها لمعرفة الطبيعة الخلاقة في اللغة ، وأنّ هذا المنهج أقرب إلى طبيعة الإنسان حيث أصوله العميقة في التركيب[٢] .

(٤) ومما أخذ على منهج النحاة القدامى أنهم أخطئوا كذلك في تحديد الصلة

(١) انظر الهمع للسيوطي ، والإنصاف لابن الأنباري ، وشرح التسهيل لأبي حيان .

(٢) النحو العربي ١١٢ فما بعدها بتصرف .

بين العامل والمعمول على أنها صلة (تلازم وتأثير) حتمي في الحركات ، إذ يلزم من وجود العامل وجود معمول له ، يؤثر فيه ، ويلزم من وجودهما معا وجود أثر للعمل ، فالإعراب أثر من آثار العوامل التي أكسبها النظر العقلي مظهر العلة وقوة السبب ، والعوامل مؤثرات حقيقة ــ كما قال الرضي ــ ، وأثرها الحركات والسكنات.إنهم لما رأوا الإعراب عوارض تتبدل بتبدل التراكيب قالوا : عرض لا بد له من محدث ، وأثر لا بد له من مؤثّر .

(والوصفيون) ينكرون نظرية نحاة العرب القدامى ، لأنها تصدر عن تصور عقلي ، ولهذا لا يرون أن تكون الحركة الإعرابية أثرا للعامل النحوي ونتيجة لوجوده ، وهذا يتفق ومحاولة ابن مضاء[1] حيث رفض القول بتأثير الكلمات بعضها في بعض ، ويرى الوصفيون أن منشأ فكرة التأثير والتأثر هذه هو المنطق الإغريقي ، فهي فكرة فلسفية دخيلة على اللغة ، والبحث في اللغة يجب أن يكون لغويا خالصا ، ولهذا ففكرة التأثير والتأثر مرفوضة لا يؤذن لها بالدخول في منهج البحث اللغوي[2] .

وابن جني حين يقول في الخصائص : « فأما في الحقيقة ، ومحصول الحديث » فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ » فالعلاقة ــ التي أثرت في الشكل الإعرابي وجعلتها تؤثر حركة على أخرى هي نفسها (العامل) وليس الفعل ــ هو العامل في مثل قولك : ضرب سعيد جعفرا . ويعلق ابن جني على هذا قائلا : فإن ــ ضرب ــ لم تعمل في الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك : ضرب ــ إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَل ــ فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل »[3] .

فابن جني هنا يسير في ركاب (الوصفيين) الذين يرفضون العامل النحوي ، لكن ظهر في العصر الحديث مذهب يؤيد علماء النحو القدامى ، وهو مذهب (تشومسكي) Chomsky الذي ربط (البنية العميقة) (ببنية السطح). والبنية العميقة عنده

(١) الرد على النحاة : ٨٥ فما بعدها .

(٢) أصول النحو ٢٧٣ د . محمد عيد ط عالم الكتب .

(٣) الخصائص : ١/١٠٩ .

تمثل العملية العقلية في اللغة ، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات ، لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي ، وإنما باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة ، فقضية العامل التي رفضها (الوصفيون) تعود إلينا مرة أخرى في المنهج التحويلي بصورتها القديمة في النحو العربي[1] .

فتشومسكي ـــ يؤيد النحو العربي القديم المبني على منهج وأسس عقلية ، والنحو القديم عندما بني علاقاته في العلامات الإعرابية على مبدأ (التأثير والتأثر) كما رأى القدامى ، كان يقترب من الطبيعة الإنسانية .

وماذا على النحاة إذ جعلوا في جملة (الشمس طالعة) مثلا عاملا معنويا هو الابتداء ، كما جعلوا في جملة (كانت الشمس طالعة) عاملا لفظيا هو كلا ؟ أليس التعميم في الحكم على الأشياء يقتضي ذلك ويستدعيه ؟ .

وهكذا ينعي الأستاذ علي النجدي على من عارض العامل بأن النحداة قد اجتهدوا وسمّوا تأثير الكلمات في الحركات عوامل فهل عليهم من إثم[2] ؟ .

والحق الذي أميل إليه أن ظاهرة التأثير والتأثر في الإعراب ليس مردها المنطق الإغريقي ـــ كما رأى بعض المحدثين ـــ ، لأننا لا نعلم نحويا لازم عالما منطقيا في القرنين الأول والثاني ، والنحو في بدايته لم يتأثر بالفكر الخارجي ، وإن كنا نرجح أن الدرس النحوي منذ القرن الأول قد تأثر بالمنهج الكلامي[3] .

وكثيرا ما يصرح ابن جني في كتابه الخصائص[4]، بأنه تأثر فيه بمنهج علم الكلام والفقه ، وهما من العلوم الأصيلة في الفكر الإسلامي ، وساعد على ذلك أن نفرا من النحاة الأولين كان على اتصال بالمنهج الكلامي ، ولهذا أرجح أن الخلاف الذي دار بين النحاة في (موجد) الحركة الإعرابية ليس إلا تطبيقا نحويا لمشكلة في (علم الكلام) ، فمذهب ابن مضاء من (موجد) الحركة الإعرابية ليس إلا تطبيقا لمذهب (الجهمية) ،

(١) النحو العربي ١٤٩ د . عبده الراجحي .

(٢) من قضايا اللغة والنحو ١٠٦ .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٧٦ بولاق .

(٤) الخصائص ١/٢ ، ٤٨ ، ٦٢/٣ .

ومذهب جمهور النحاة حيث يرون أن (موجد) الحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة هو (العامل) نفسه ، يمتد إلى أصل (قدري معتزلي) ، على حين يتميز موقف ابن جني — حين رأى أن العامل هو المتكلم بمضامة اللفظ ومصاحبته— بالتوسط ، فيحاكي بتوسطه هذا موقف متأخري المتكلمين من (أشاعرة وماتريدية) .

فالمشكلة ليست في جوهرها سوى قضية خلق وإيجاد منشؤها مصادر إسلامية لا يونانية ، ولا ضرر أن يتأثر النحاة بعلماء من ميادين مختلفة ، فقد تأثر (دي سوسير بدور كايم) و (ادوارد سابير بفرانز) ، وتأثر (بلومفيلد بالسلوكيين) ، و (تشومسكي بديكارت والعقليين) .

على أن النحو حين شب وترعرع تضافرت عليه الثقافات المختلفة ، فحرثت في أبوابه وفصوله حتى تشعب ، ووقع تحت تأثير الثقافات المختلفة الوافدة من هنا وهناك فظهر على وجهه الغلو والتكلف في العلل ، ومدّ القياس ، وتشقيق القضايا ، وتفتيق الجزئيات وظهور المقولات ، وهي منافذ تسلل منها النفوذ الإغريقي وغيره الى النحو العربي . ويرى صاحب نظرية (تضافر القرائن) أن الحركات الإعرابية هي من تأثير القيم الخلافية بين وظائف الكلمات في الجمل ، واختلاف وظائفها في السياق ، فاختلاف الوظيفة هو السبب في الرفع والنصب والجر ، ثم قال : والقيم الخلافية لا تعمل وإنما تراعي ، وهي فروق سلبية ، لا عوامل ايجابية ، ومعنى ذلك أن القيم الخلافية بين أبواب النحو سبب في اختلاف حركات الإعراب . فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدى إلى رفع الأول ونصب الثاني[1] .

وكان من الجائز العكس لولا أن المصادفة العربية لم تجر على النحو الذي جرت عليه . ويفهم من النص السابق :

١ — أن القيم الخلافية — تحل محل العامل في النحو القديم ، وفهمها يعتمد على العلاقات بين الكلمات والجمل لا على أساس التأثير والتأثر كما رأى علماء النحو .

(١) مناهج البحث في اللغة ٢٠٦ ، ٢٠٧ د . تمام حسّان ، الانجلو .

٢ ـــ أن العلامات الإعرابية ليست من آثار العامل ـــ كما رأى علماء العربية القدامى ـــ فليس عند صاحب تضافر القرائن عامل ، أو معمول يؤثر أو يتأثر ، وإنما حركات الإعراب عنده مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية والقيم النحوية .

٣ ـــ أن حركات الإعراب عنده هي من تأثير القيم الخلافية .

٤ ـــ إنه رفض تأثير العامل ، ومع ذلك قَبِلَ تأثير القيم الخلافية ، فاستبدل تأثيرا بتأثير .

٥ ـــ أنه يرى أن القيم الخلافية لا تعمل وإنما تراعي ، وهي فروق سلبية لا عوامل ايجابية . والأسلوب يظهر عليه التناقض ، فإذا كانت لا تعمل ، فكيف تراعي ؟ وإذا كانت تراعي فكيف تكون سلبية ؟

والدكتور تمام يعترف في شجاعة بأن القدماء كشفوا عن تضافر القرائن وهي لبّ نظريته ، بل اعترفوا بها وألمّوا بها إلماما خفيفا ، وعلى رأسهم (عبد القاهر الجرجاني) حيث أشار إلى قرينة (التعليق) ، فأشار إلى تعاون القرائن النحوية في تحديد المعنى النحوي[1] ، ولكن النحاة قصّروا حيث لم يسلكوا هذه النظرية في نظام واحد كالذي حاوله صاحب النظرية ، كما لم يبينوا تضافر القرائن للكشف عن المعنى النحوي، والدليل على هذا أنهم شغلوا بالشذوذ والقلة والندرة ونحوها عن جواز إهدار القرينة عند أمن اللبس . وعبد القاهر الجرجاني لم يكن أول من أشار إلى هذه النظرية كما يرى الدكتور تمام ، ولكنني عثرت على نص لسيبويه يؤكد أنه لمح ذلك حيث يقول : إن الأفعال لما كانت دليلا على ما مضى وما لم يمض من نحو : الذهاب والجلوس والضرب فإنها تعمل في الحدث نحو : ذهب ذهابا ، والزمان نحو : ذهب أمس ، والمكان نحو : ذهب فرسخين ، من حيث إنها تدل على الحدث والزمان وتتطلب المكان ، فلما كانت دالة عليها ، وطالبة لها ، فقد (تعلقت) هذه وارتبطت بها[2] .

(والتعليق) في قول سيبويه هو التعليق نفسه الذي يقصده الدكتور تمام ، ولكن د .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨ .

(٢) الكتاب ١٦/١ فما بعدها ط بولاق .

تمام استطاع ببصيرة نافذة ، وحسّ لغوي أصيل ، وذوق مرهف أن يجعل ذلك أساسا لنظرية تناولت النسيج النحوي كله ، وليس لموضع أو جانب محدد ، كما فعل سيبويه وغيره من النحاة .

ومن هنا رأيت وضع حدود مركزة فاصلة بين نظريتي العامل النحوي ، وتضافر القرائن النحوية أو التعليق أو القيم الخلافية ، وهي بمعنى واحد :

(أ) أحيانا تكون العلامة الإعرابية قاصرة عن التفريق بين المعاني النحوية ، وفي بعض الحالات لا يكون الإعراب فاصلا بين المعاني ، فالفتحة على سبيل المثال وهي علامة إعراب في المفعول به ومعه ، لا تميز بين المعنيين في قولك : أعطيت المسكين صدقة ، وأعطيت والمسكين صدقة . فالواو هي القرينة الوحيدة المميزة بين المفعول به ومعه ، فالنحاة لم يحالفهم التوفيق عندما بنوا منهجهم على أساس وحيد هو اختلاف المعاني باختلاف الإعراب ، ولهذا لجأت اللغة إلى وسائل أخرى للفصل بين المعاني ، ومن هنا كان لا بد من وجود قرائن أخرى تتضافر مع قرينة الإعراب فكان لزاما الأخذ بمبدأ تضافر القرائن .

(ب) ارتباط الحركات الإعرابية بالمعنى النحوي في السياق كان لأمر اعتباري لا منطقي .

(جـ) النظرية الجديدة تغني عن نظرية العمل والعامل .

(د) القرائن جميعها مسئولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ، وجميعها تتضافر لتدل على المعنى الوظيفي .

(هـ) مبدأ تضافر القرائن أو القيم الخلافية يفسّر التعليق النحوي كله ، على حين لا يفسر العامل النحوي منه إلا قرينة الإعراب ، ولا مزيد .

(و) النظرية الجديدة تنفى عن النحو ما وقع فيه من القول : بالحذف والإضمار ، التأويل والتعليل[1] ، والأصل والفرع ، والحكم بالشذوذ والندرة والضعف والقوة والضرورة وتعدد الأوجه الاعرابية ، وتفسره في ضوء مبدأ (تضافر القرائن) ، وقد كانت الظواهر السابقة من أسباب تضخم النحو وتشعبه وثقل

(١) لاحظ أن التعليل هو أصل العامل ، وقد أكثر النحاة عن الحديث في العلل وأقسامها ، وألفوا فيها كتبا مستقلة منها على سبيل المثال : اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري .

كاهله ، وقد عالجها د . تمام تحت مبدأ (الترخص) فرد إليها اعتبارها ، وحل جزءا كبيرا من مشكلات النحو ، وهذا أفضل من علاج النحاة الأقدمين للظاهرة السابقة ، حيث اعتبروها شذوذا . . الخ .

(ز) التقط د . تمام خطوط نظريته الجديدة من غضون التراث النحوي القديم ، ولذلك كان للنحاة الفضل في أنهم عبَّدوا له الطريق ، وأضاءوا له مسالكه ودروبه .

(ح) إن فكرة د . تمام من وجهة نظرنا تصلح أن تفسر الجوانب الإعرابية وغيرها من الناحية النظرية ، ولكن بقي عليه أن يطبق فكرته عمليا وتعليميا في النحو والتأليف في جميع أبوابه على هدى من فكرته ، وعندئذ يكتب لها الخلود والبقاء ، ومع اعترافنا بأن صاحب نظرية القرائن يضع أساس مذهب كامل ناضج في النحو ، إلا أنه غير ميسّر إلا للموهوبين ، إذ يحتاج إلى نوع من البصر النافذ ، والحس اللغوي .

(ط) لا تصلح نظرية د . تمام أن نفسر بها ما يجدّ من استعمالاتنا لا تنافِي اللغة المعاصرة من خروج على قواعد النحاة فهي مقصورة على تفسير ما وقع ، وتبرير ما حدث من النحاة السابقين وحدهم . ومعنى هذا أن النظرية ليست تشريعا للمستقبل وإنما هي لماضي التراث وحده ، وهي لهذا ينقصها عامل الاطراد ، وهو شرط أساسي لكل نظرية .

(ى) أن تفسير الدكتور تمام لجواز الترخص أو التسمح في العلامة الإعرابية بشروط عنده بالاعتماد على فهم المعنى وعدم اللبس ، وهذا صحيح مقرر ، لكن السيوطي يضيف شيئا جديدا حين يقول : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل . . ونصبهما . ثم قال : والمبيح لذلك كله : فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك »[1] . فالنحاة أوجبوا قصر مخالفة القاعدة على السماع ، وأحب أن أضيف شيئا هنا ، وهو أن هذه المخالفات الإعرابية لم تأت عفوا ، وإنما تأتي لغرض معين ، أو هدف متعمد ، ولذلك يجب أن يكون الترخص فيها لغاية أو قصد ، وعلى سبيل المثال كقراءة ابن أبي عبلة ورؤبة : (الحمد لله) بكسر

(١) الهمع ١٦٥/١ .

(٢) انظر المحتسب ٣٧/١ ومعاني القرآن للفراء : ٣/١ ونزهة الألباء : ٢٩١ تحقيق أبي الفضل .

الدال اتباعا لكسرة اللام ، فحركة الإعراب فيها أهملت لأجل حركة المناسبة ، وذلك حين تضافرت القرائن على وضوح المعنى وأمن اللبس[٢] . فقد ذهبت الظاهرة الإعرابية وضحّت بها القراءة من أجل الظاهرة الصوتية .

وكان على الدكتور تمام أن يضع قانونا لهذا الترخص والتسمح ، حتى لا يكون الباب مفتوحا على مصراعيه لتدخل منه كل المخالفات الإعرابية .

(ك) إن د. تمام عندما وضع نظريته ، نظر إلى النحو نظرة كلية شاملة ، استقرأ منها الظواهر المختلفة ثم تناول الجزئيات على أساس من التحليل اللغوي القائم على إدراك العلاقة بين هذه الأجزاء المنعزلة ، ووضعها في سياق منظم ، اتضحت منه علائقه وكيفية أدائه لوظائفه ــ وبهذا تصور قوانين التعليق وهي لبّ نظريته ، فكانت محاولته أجرأ محاولة عرفت في العصر الحديث[*] ، وكان بحق أرفع المجددين صوتا ، وآصلهم فكرا وأعمقهم فهما ، أما النحاة القدامى ، فعندما بدأوا دراسة النحو ، كان منطقهم الأول دراسة العلامات الإعرابية ، فبدءوا بالجزء وانتهوا بالكل ، ولهذا ركزوا اهتمامهم على المثال قبل النظرية ، « واقتضى هذا الاتجاه تقطيع الكلمة الواحدة إلى أجزاء عند إعرابها كالتاء في قلت (فإنهم) اعتبروها كلمة مستقلة عن الفعل ، واعتبروا الفعل في هذه الحال (قال) بوجود الألف التي لا وجود لها في الواقع ، ويدل على ذلك قول النحاة في إعراب هذه الكلمة : (قال) من (قلت) فعل ماض[١] .

وكان على النحاة أن يبدأوا دراساتهم بدراسة الجملة ، واستكشاف العلاقات بين أجزائها والقرائن التي تعمل على تماسكها .

(*) وهي تذكرني بمن يصوب الهدف من أقرب مكان بمهارة ، فقد أبعدت المحاولة نفسها عن محاورات النحاة وتراكماتهم الذهنية ، وصرامة منطقهم وتفريعاتهم ، لقد كانت رؤية كلية للنظام كله ، ثم إجراء هندسة جديدة لقضاياه ، على أن حياة الأستاذ نفسها فيها تفسير لمحاولته ، فلغته وفكره يتسمان : بالضبط والحصر ، وكذلك عقله الرياضي ونظامه الجدولي الذي اشتهر به في سنوات دراسته الأولى ، فإذا أضفنا إلى ذلك : اتساع ثقافته واطلاعه العريض على مناهج الغرب ، وقتله بحثا لمذاهب أسلافنا القدماء وقضاياهم ــ عرفنا كيف كانت نظرياته جزأ من نفسه وحياته .

(١) دراسات نقدية في النحو ٣ ، د . أيوب . ط الأنجلو .

أما نظرية العامل :

(أ) فلم تكن إلا وسيلة توسّل بها النحاة إلى تفسير ظاهرة الإعراب .

(ب) والنحاة إذا كانوا قد استفادوا فيها بالمنطق ، فكل العلوم دخلها المنطق واستعانت به فلم لا يكون منها النحو ؟ .

(جـ) لم يقدم أحد نظرية بعد ابن مضاء تخلف نظرية العامل بحق غير د. تمام حتى ان ابن مضاء لم يفكر في رفض العامل عندما رفضه ــ تفكيراً لغويا ، بل كان نتيجة لأخذه بالمذهب الظاهري في الشريعة .

(د) نظرية العامل عبّرت عن اللغة أصدق تعبير ، ومثّلتها خير تمثيل ، وهم عندما قالوا بها فإنما رجعوا إلى تقاليد اللغة وطبيعة الاشتراع ، ومقتضيات النصوص ، من ذلك قول العرب في أمثالهم : اللهم ضبعا وذئبا ، إذ كانوا يدعون بذلك على غنم رجل ، وإذا سألتهم : ما يعنون ؟ قالوا : اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذئبا ، وكلهم يفسر ما ينوي[1] ، فلم يعجزهم الاهتداء إلى العامل ؛ إذا كانوا أصحاب حس وذكاء .

(هـ) إن فهم فكرة العامل من خلال (التركيب) تقربنا من فكرة (التعليق) الذي قال بها الدكتور تمام إلى حدّ ، فهما غير منفصلين ، بل هما متلاحمان في إطار واحد لفهم المعنى النحوي .

(و) إن قضايا النحو العربي القديم قد لقيت قبولا من أحدث المدارس الأجنبية المعاصرة ــ كما بينا سابقا ــ فقد فسرت اللغة الألمانية صورة من التحليل اللغوي فيها ، شاهدنا لها مشابه في نحونا العربي القديم الذي قام على اساس نظرية (العامل)[2] ، ومعنى هذا أن (نظرية العامل) كانت ، ولا تزال صالحة لتحليل الظواهر النحوية في العربية القديمة ، وفي الدرس النحوي الحديث .

وبهذا كشفنا النقاب عن أخطر عملية في النحو العربي منذ سيبويه حتى الآن ،

---

(١) الكتاب : ٢٥٥/١ ، وانظر أمثالا عربية وردت بروايات إعرابية مختلفة في الكتاب ٢٥٦/١ تحقيق هارون .

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية : ١٥٨ ، ١٥٩ د عبده الراجحي ١٩٧٤ م .

ووضعنا الحدود الفاصلة لأهم رأيين من آراء عرفاء العربية وعلمائهم : رأى القدماء المتمثل في ربط العلامات الإعرابية بالعامل النحوي ، ورأى صاحب فكرة القرائن النحوية ، أما ما وراء ذلك من الآراء ووجهات النظر فقد ناقشتها في أثناء عرضها ، لأنها لم تقدم غير ملاحظات جزئية ، وإن كان لنا عودة إلى بعض النظريات الأخرى في بحث قادم إن شاء الله .

وفي النهاية ، إذا كان النحو ــ كما يقولون ــ أكثر قداسة[1] من الكتب المقدسة فإن ذلك لا يمنعنا من أن نقبل أيّ نظرية جديدة بناءة في منهجه ، وتفسيره ، وإصلاحه ؛ لأن النحو يخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة وسنة التطور .

وكان هدفنا كشف الحقائق ، وتقييم الآراء من غير إلصاق عيب بأحد أو مدحه بما ليس فيه ، كما التزمنا في النقد بشرعة الإنصاف ، ومراجعة الواقع على حقائق التاريخ .

وكان الحكم أخيرا على أساس من التمحيص والتجرد ، خالصا من كل شائبة ، خاليا من كل تعصب .

(١) (الماء أقدس شيء على الأرض ، والكتب المقدسة أكثر قداسة من الماء ، ولكن النحو أكثر قداسة من الكتب المقدسة) البحث اللغوي عند الهنود ص ٧٣ د . أحمد مختار . بيروت ١٩٧٢ م .